محضر الجلسة رقم 229

التاريخ: الثلاثاء 5 محرم 1447هـ (فاتح يوليوز 2025م).
الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم.
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

عملا بأحكام الفصل 100من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين للإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس 12 مقترح قانون بعد تصويته عليها بالرفض، ويتعلق الأمر بمقترحات القوانين التالية:

- مقترح قانون تنظيمي بتغيير وتتميم المواد 16، 29، 32 و35 من القانون التنظيمي رقم 065.13 يتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها؛
- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتتميم القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها؛
- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير المادة 19، 21 و32 من القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها؛
- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتتميم المادة 23 من القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها؛
- مقترح قانون يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 15.91 المتعلق بمنع التدخين والإشهار والدعاية للتبغ في بعض الأماكن، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.91.112 في 27 من محرم 1416 الموافق لـ 26 يونيو 1995؛
- مقترح قانون يمنع بالتدخين واستهلاك الشيشة والسيجار والسيجارة الالكترونية والإشهار لهذه المواد والدعاية لها بالأماكن العمومية؛
- مقترح قانون يقضي بمنع استهلاك الشيشة والسيجارة الالكترونية في بعض الأماكن؛
- مقترح قانون يقضي بتتميم القانون الرقم 15.91 المتعلق بمنع التدخين والإشهار والدعاية للتبغ في بعض الأماكن؛
- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير المواد 44 و77 و107 من القانون التنظيمي رقم 111.14 يتعلق بالجهات؛
- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 112.14 يتعلق بالعمالات والأقاليم؛
- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير المادتين 41 و66 من القانون رقم 9.79 بمثابة مدونة الانتخابات.

وتقدم السيدات والسادة أعضاء المجلس في الفترة الممتدة من 24 يونيو 2025 إلى تاريخه بمجموعه من الأسئلة موزعة كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 30 سؤالا شفهيا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 52 سؤالا كتابيا.

وتوصل المجلس من الحكومة خلال نفس الفترة بـ 37 جوابا كتابيا.

كما توصل المجلس من الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان بمراسلة يخبر من خلالها المجلس أن السيد كاتب الدولة لدى وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة للسيدة المحترمة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين على الإفادة.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الآنيين الموجهين لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة حول "الوكالات الجهوية للتعمير"، واللذين تجمعهما وحدة الموضوع.

وكما قال الأمين، سيتولى الإجابة عن هذه الأسئلة السيد كاتب الدولة المكلف بالإسكان.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "مآل مشروع قانون الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان".

الكلمة للسيد زكرياء ابن كيران فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن مآل مشروع قانون الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي موضوعه "مشروع قانون الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان".

الكلمة للمستشار المحترم أحمدو ادبدا.

الكلمة لكم السيد المستشار من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات السادة المستشارين،

نسائلكم السيد الوزير عن مشروع قانون الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار الجواب السيد الوزير، لكم ما رغبتم في ذلك، تفضلوا

السيد أديب بن ابراهيم، كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، نيابة عن السيدة فاطمة الزهراء المنصوري وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

كنشكركم على هاذ السؤال ديالكم.

كما كتعرفو بأن مشروع القانون رقم 64.23 المتعلق بإحداث الوكالة الجهوية قد تم الموافقة عليه في المجلس الحكومي.

ولكن لا بد من نذكرو الإطار اللي جا فيه هاذ المشروع، جا في إطار تنفيذ التعليمات الملكية السامية، كذلك تفعيل التوصيات المنبثقة على الحوار الوطني حول التعمير والإسكان، وكذلك لا ننسى الملاءمة الهيكلية المؤسساتية لمؤسسات الدولة وتنسيق التدخلات للأهداف الجهوية واللاتمركز.

هاذ المشروع اللي حضراتو السيدة الوزيرة كان واجد في ديسمبر 2023 وتم وضعه في الأمانة العامة.

كانت هناك مناقشات ومشاورات مع الوزارات، وزارة الداخلية، وتم الموافقة عليه في يناير 2025.

هذا كيجي لصد بعض الاختلالات والنواقص الحالية، كما كتعرفو ملي جات السيدة الوزيرة عملات، موازاة مع تحضير هاذ مشروع القانون، عملت بعض المساطر للتقليص من هاذ الاختلالات واللي كتخص التنسيق في ميدان التخطيط الترابي، غياب انسجام مؤسساتي، واللي عندو أثر على رؤية واضحة على التدبير الترابي الجهوي، وتباين في ممارسات معالجة ملفات التدبير اللي كتختلف من جهة إلى أخرى، ولا من المصالح المعنية.

غياب آلية واضحة للتحكيم لفائدة المواطنين، وكذلك لا ننسى محدودية التدخلات في العالم القروي.

فهاذ المشروع جاو جاب أهداف مهمة جدا، منها:

- ✓ تمكين الوكالات الجهوية من القدرة على إعداد رؤية واضحة للتخطيط الترابي على مستوى الجهة؛
- ✓ كذلك، إرساء تموقع ترابي جديد للوكالات، كانو عندنا الوكالات وكانت عندنا الوزارة، دابا جات الوكالة الجهوية اللي قربت الخدمات من المواطن؛
- ✓ وكذلك إعادة تحديد المهام، اللي اخذات بعين الاعتبار العالم القروي والحاجيات، كل مجال وفق طبيعته وتحدياته؛
- ✓ وكذلك لا ننسى تعزيز الحكامة والأداء المؤسسي للوكالات: توحيد الممارسات في مجال التخطيط والتدبير الحضري، والمهم أيضا هي إتاحة آلية الطعن والتحكيم أمام المواطن والمستثمر، دابا ولات الآلية حتى إيلا كان هناك رفض في الإقليم ولا في المحلي هناك آلية اللي كتخلينا إعادة النظر وإعادة دراسة الملفات؛
- ✓ توفير مخاطب جهوي وحيد واستراتيجي في مجال التهيئة والتعمير، الإسكان والتنمية.

فالمهام ديالها كيخص:

- التخطيط الترابي؛
- مواكبة الاستثمار؛
- تنمية المجالات القروية؛

○ وكذلك مجال الإسكان والرصد واليقظة الترابية.

- **في التخطيط الترابي:**
  - إنجاز دراسات اللي كتخص الجهة؛
  - تقديم الدعم والمواكبة للسلطات والجماعات في إعداد وتحيين وثائق التخطيط والتنمية؛
  - وكذلك إعداد وثائق التعمير وتتبع تنفيذها.

- **بالنسبة للاستثمار:**
  - تقديم الدعم التقني والمواكبة في معالجة المشاريع اللي كتكون واحد الدراسات قبلية، قبل ما نعطيو تراخيص التعمير؛
  - كذلك المساهمة في إعداد رؤية متعلقة بالعرض التربوي الجهوي، دابا حتى مع (les PDR[1]) غيكونو (les agences régionales)، يعطيونا واحد الرؤية بالنسبة للعرض التربوي الجهوي.

- **بالنسبة للمجالات القروية:** وهذه مهمة جدا
  - المساهمة في إعداد إستراتيجية وبرنامج تنمية المجالات القروية وتنفيذها ضمن مشاريع مندمجة، كتضمن التناسق والاستدامة.

- **في مجال الإسكان:**
  - كما كتعرفو المساهمة في تنزيل السياسة الوطنية؛
  - تسهيل اللجوء إلى السكن اللائق؛
  - وكذلك برنامج وتنفيذ برنامج محاربة السكن غير اللائق.

- **بالنسبة للرصد واليقظة الترابية:** حتى هذه مهمة
  - كتعطينا المؤشرات والمعطيات المرتبطة بمجالات تدخل الوكالة؛
  - وإعداد تقارير حول الديناميات الترابية داخل مجال اختصاصها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤالين.

في إطار التعقيب غادي نعطي الكلمة للسي زكرياء، تفضل.

المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نحييكم على الإرادة القوية والنية الحسنة التي عبرتم عنها لإصلاح هذا القطاع، الذي يعد محوريا في كل مشاريع التنمية المجالية التي تشهدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله.

ولا نخفيكم سرا أن سبب طرح هذا السؤال هو رغبة فريقنا في تقديم الدعم السياسي لكم لتجاوز العراقيل التي تواجهكم في تنزيل إصلاح كبير بهذا الحجم.

ونعلم أن هذا الإصلاح تمت مقاومته، بفضلكم سيتم تنزيل الجهوية في قطاع التعمير، وهذا يسجل لكم بمداد من الفخر.

وهذه مناسبة للإشادة بمصادقة المجلس الحكومي الأخير على مشروع القانون الخاص بإحداث هذه الوكالات، والذي يجسد توجيهات جلالة الملك نصره الله أثناء جلسة العمل التي ترأسها بخصوص قطاع التعمير والإسكان، ولاسيما ما يتعلق منها بإحداث 12 وكالة جهوية للتعمير، تفعيلا لتوصيات الحوار الوطني حول التعمير والإسكان وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات بخصوص إعادة تموقع الوكالات الحضارية.

نعلم جيدا المجهود الذي قدمته الموارد البشرية العاملة في الوكالات الحضرية ودورها في حل العديد من الإشكالات التي واجهت التنمية العمرانية لبلادنا، ونؤكد على ضرورة مراعاة وضعية هذه الموارد البشرية وحقوقها المكتسبة بما يسهم في تحسين مناخ عملها.

كما نؤكد على أن المشاركة الفعلية للجماعات الترابية في أجهزة حكامة الوكالات الجهوية، تفعيلا للجهوية الموسعة والديمقراطية التشاركية.

السيد الوزير،

إن هذا الإصلاح ينخرط في سياق إصلاحات جوهرية تقودها الحكومة في مجال أدوات التدبير العمومي، وخاصة تفعيل القانون الإطار لإصلاح المؤسسات العمومية والقطع مع كل العراقيل الإدارية التي تؤثر على الاستثمار، بما في ذلك توحيدها وتفادي تعقد المساطير للقطع مع البيروقراطية السلبية.

اليوم، وضعتم قطاع التعمير على سكته الصحيحة والمطلوب توجيه هذا الإصلاح في اتجاه إنجاز تحول حقيقي في ثقافة هذه المؤسسات وأسلوب تدبيرها، تكريسا للنجاعة في الأداء.

فلحظة الإصلاح هي لحظة تاريخية لمعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، وتحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها.

إذ نجدد دعوتنا لتسريع تنزيل هذا الإصلاح، نؤكد أننا كأغلبية برلمانية سندعمكم بكل قوة لتجاوز كل الصعوبات، مؤكدين على ضرورة تعبئة كل المتدخلين، استمرارا للمقاربة التشاركية التي اشتغلتم بها كحكومة لوضع هذا المشروع، بما لا يؤثر على مصالح الفاعلين المعنيين والمتدخلين في القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

[1] **P**rogramme de **D**éveloppement **R**égional.

كما أعطي الكلمة للسيد أحمدو ادبدا، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير المحترم على ما تقدمتم به من توضيحات في هذا الموضوع الهام المتعلق بالوكالات الجهوية للتعمير والإسكان، والذي تمكنتم اليوم رفقة السيدة الوزيرة المحترمة عبره من تحقيق إصلاح تشريعي هام، كان محط انتظارات كبرى من المنتخبين والمواطنين على السواء، في خطوة نرى أنها ستمكن من تجاوز مجموعة من الاختلالات التي شابت طرق اشتغال هذه الوكالات، وعرقلت سيرها وقلصت في كثير من الأحيان لدورها الحيوي في تبسيط المساطر لفائدة المواطنات والمواطنين.

السيد الوزير المحترم،

كنا متيقنين جدا بأن من خلال التجربة التدبيرية ومعرفتكم الجيدة بالتراب وإشكاليات التعمير وعزيمتكم أنكم ستنجحون في نقل هموم الجماعات الترابية إلى القرار السياسي الحكومي، وستجدون لها حلولا عملية بفضل إرادتكم السياسية الحازمة وتفاعلكم الجدي مع مختلف الإشكاليات التعميرية.

السيد الوزير المحترم،

آمنا طيلة 13 سنة من المعارضة في حزب الأصالة والمعاصرة بأن الجهوية المتقدمة هي أحد ركائز التقدم والتنمية ببلادنا، وأنها خيار دولة لتسريع أوراش التنمية والحكامة الترابية والعدالة المجالية، بل جعلنا من الجهوية شعارا ومحورا رئيسيا داخل الحزب.

واليوم وحزبنا يشارك في الحكومة، فقد تحمل المسؤولية الكاملة في تنزيل هذا المفهوم، ليس من خلال هذا القانون فقط، بل كذلك من خلال تعاملكم الجيد مع المجالس الجهوية عبر مجموعة من الاتفاقيات والشراكات، التي لم تستحضر الانتماء السياسي بقدر ما استحضرت الصالح العام واحتياجات المواطنين محليا.

السيد الوزير المحترم،

وأنتم تضعون مسارا تشريعيا جديدا للوكالات الحضرية الجهوية، فإنكم توفون بوعودكم وتنزلون خارطة الطريق التي رسمتم وأعلنتم عنها أمام هذا المجلس الموقر، وهدفكم في ذلك رسم حدود التداخل بين الوكالات الجهوية والجماعات الترابية، خاصة في منح الرخص.

السيد الوزير المحترم،

إن هذا المشروع يعد خطوة متقدمة نحو إصلاح شامل لمنظومة التعمير والإسكان، ويكرس منطقا للا تمركز الترابي وتجويد التدبير المؤسساتي المحلي ويقوي التنسيق الترابي.

ونحن على ثقة تامة في شخصكم وشخص السيدة الوزيرة المحترمة وفي حنكتكم، وفي كون السيدة الوزيرة قد الكلمة ديالها اللي كانت علنتها لنا داخل هذا المجلس الموقر، وفعلا ستعملون على المزيد من تحيين النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بالسكنى والتعمير، إيمانا منكم بأن هذه الأخيرة من أهم الأوراش الاقتصادية والحقوق الاجتماعية الأساسية التي تحظى بعناية خاصة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفقكم الله السيد الوزير المحترم ووفق السيدة الوزيرة.

والسلام عليكم ورحمه الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار ما تبقى لكم من الوقت.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا.

شكرا على التعقيب ديالكم.

أنا غير اللي بغيت نشير بأن هذا المشروع كان واجد في ديسمبر 2023 قبل مجيئي على رأس كتابة الدولة، ولهذا حتى أنا بدوري كنهنئ السيدة الوزيرة على هاذ العمل اللي قامت به وعلى هذا المشروع اللي هو عندو واحد القفزة مهمة في قطاع التعمير والتخطيط وسياسة المدينة والإسكان، اللي غيعطي واحد الشفافية في التعامل، واحد تقريب خدمات المواطن، واللي مهم أيضا هي آلية التحكيم والطعن اللي كتمكن كل واحد ياخذ الحق ديالو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث موضوعه "تثمين القصور والقصبات بالمغرب".

الكلمة للمستشارة المحترمة فتيحة خورتال من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن تثمين القصور والقصبات ورد الاعتبار إليها، نسائلكم السيد الوزير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان

وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا على السؤال ديالك السيدة المستشارة.

كما كتعرفو القصور والقصبات مكون معماري وتاريخي، استثنائيا في مشهد التراب الوطني فيه عبقرية البناء التقليدي والبناء التقليدي وعمق الجذور الثقافية للهوية المغربية.

عرف بعض التدهور، تدهور كبير، عزلة مجالية، ولذلك قامت الوزارة، دارت واحد البرنامج نموذجي في الأول للتثمين المستدام للقصور والقصبات بشراكة مع الأمم المتحدة.

اعتماد منهجية تأخذ بعين الاعتبار الجوانب التقنية والسوسيو-اقتصادية والبيئية، وهذا البرنامج شمل 22 وحدة تراثية بثلاث جهات، درعة-تافيلالت: 13 قصرا؛ الشرق: 8 ديال القصور؛ وسوس- ماسة قصر واحد، كتمس 23.000 نسمة، بغلاف يتجاوز 260 مليون درهم.

ولكن جات المرحلة الثانية اللي كتخص 2025 - 2030 اللي تم فيها إطلاق البرنامج الوطني للقصور والقصبات، التي تم إعداده بصفة تشاركية مع جميع المتدخلين، وغادي يخص حوالي 100 قصر وقصبة، أزيد من 40 ألف نسمة اللي هي معنية، 15 إقليم وزع على خمس جهات زادو جوج ديال الجهات جهة أسفي- مراكش وجهة خنيفرة، بتكلفة إجمالية مليار ونص درهم تساهم فيها الوزارة: 550 مليون درهم؛ وباقي المتداخلين: 950 درهم، سيتم تعبئتها من المتدخلين كوزارة الداخلية، الثقافة، الأوقاف والسياحة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لك السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم الذي تفضلتم به.

وننوه بالدينامية الكبيرة التي أصبحت تعرفها وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة منذ تحملكم مسؤولية تدبيرها، القائمة على الإنصات والحوار وفتح الملفات الصعبة.

كما ننوه بجهودكم المتواصلة التي توجت بتحقيق العديد من الإنجازات، خاصة على مستوى دعم الولوج للسكن ومعالجة السكن غير اللائق، وكذا تأهيل المدن العتيقة والمباني الآيلة للسقوط.

ونتابع بارتياح كبير حرصكم على إعطاء الاهتمام والعناية اللازمين للقصور والقصبات، والمكانة التي تحظى بها، سواء عبر البرامج المهمة التي تم إطلاقها لترميم هذه القصبات والقصور ورد الاعتبار إليها، وكذا إدراج هذه الأنسجة العمرانية ضمن أولويات برامج محاربة السكن غير اللائق والتفاوتات المجالية، أو عبر مشاريعكم الهادفة إلى تحسين الحياة بها والحفاظ على الهوية الثقافية والمعمارية لهذه القصور والقصبات، بما ينسجم مع الرؤية المستنيرة لجلالة الملك حفظه الله.

وكما تعلمون، السيد الوزير، فإن بلادنا التي تتربع على عرش قائمة اليونسكو للتراث العالمي على الصعيد الإفريقي والعالم العربي من حيث عدد التسجيلات، بها 4000 قصر وقصبة تضم 250 ألف سكن وتأوي حوالي مليون نسمة تقريبا، وتخفي بداخلها تاريخا عريقا للمناطق التي تتواجد بها، وتشكل إحدى الركائز الأساسية لتنميتها، كما تساهم في النهوض بمجال السياحة الثقافية والايكولوجية.

السيد الوزير المحترم،

رغم المجهودات الكبيرة المبذولة للحفاظ على هذا التراث والوطن وتثمينه ورغم مختلف المبادرات والتدخلات الهادفة إلى رد الاعتبار لهذه الأنسجة العمرانية والنهوض بها، فإن التحدي الكبير اليوم هو جعل هذه الفضاءات العمرانية التقليدية إطارا متكاملا ومنسجما للعيش الكريم لساكنة القصور والقصبات، عبر استقطاب أنشطة ثقافية وسياحية ذات بعد اقتصادي، لجعلها مجالات مفتوحة متفاعلة مع محيطها، وأنسجة عمرانية متعددة الوظائف، وذلك وفق مقاربة شمولية تهم في آن واحد رد الاعتبار، ليس فقط للقصر، ولكن أيضا بإدماج ساكنة هذه القصور والقصبات في البرامج والتصورات الموجهة لفائدتها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير، شكرا.. ربحا للوقت.

السؤال الرابع موضوعه "إشكالية البناء بالعالم القروي".

الكلمة للسيد المستشار المحترم السي فؤاد قديري.

تفضل.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله حمدا لا ينفذ.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

معشر الأخوات والإخوة،

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم بأنه السكن له رمزية سوسيو ثقافية ممتدة في الزمان والمكان، وامتلاك سكن شخصي أمر لا يقدر بثمن بالنسبة للسواد الأعظم من المغاربة، خصوصا داخل المجال القروي.

سؤالنا في الفريق الاستقلالي اليوم، مرتبط بالإشكاليات المحيطة بالبناء داخل العالم القروي.

شكرا السيد الوزير.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.
الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار على السؤال ديالكم.

احنا متفقين بأن إشكالية البناء بالعالم القروي من الأولويات الكبرى للوزارة وفيها مشاكل كبيرة، ولذلك عملات الوزارة على إعادة النظر في بعض النصوص.

السيدة الوزيرة قامت بـ:

- تحضير مشروع قانون رقم 64.23 اللي تكلمنا عليه لإحداث الوكالات الجهوية، وهذا غيمكننا باش يكون عندنا واحد الأقطاب مخصصة لتنمية المجالات القروية، تمت المصادقة عليه من مجلس الحكومة بتاريخ 26 يونيو 2025؛
- تعديل القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير و25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، حتى هذا راه هو في الأمانة العامة، غيمكننا من إنجاز أشغال التجهيز بشكل تدريجي لفائدة المشاريع ذات الطابع المستعجل أو المهيكل؛
- إمكانية منح رخص سكن جزئية داخل مناطق التدخل مثل مناطق إعادة الهيكلة.

من جهة أخرى، كيف ما كتعرفو الوزيرة قامت بـ :

- تفعيل مقتضيات الدورية المشتركة مع وزارة الداخلية اللي كانت تصاوبات في 28 أبريل 2023 المتعلقة بتبسيط مسطرة البناء بالعالم القروي؛
- تحديد فيها مدارات الدواوير غير المغطاة اللي ما فيهاش الوثائق ديال التعمير؛
- إعفاء الساكنة من شرط الهكتار اللي كاين؛
- أيضا عدم مطالبة المواطن بالوثائق غير الضرورية؛
- وتفعيل دور اللجان المنصوص عليها، اللجان الاستثنائية؛
- وكذلك العمل على تغطية المجالات القروية بوثائق التعمير؛
- وفي الأخير، وضع برنامج المساعدة المعمارية والتقنية المجانية في العالم القروي منسجمة مع الخصوصيات المحلية.

بعض الأرقام مكنت هذه الدورية من تحقيق نتائج مهمة:

- تحديد مدار 3376 دوار بمساحة تفوق 78 ألف لفائدة أزيد من 1 مليون و200 ألف نسمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد فؤاد قديري:

السيد الرئيس المحترم،

في بداية تفاعلي مع ردكم، لا بد أن أتوجه إليكم ومن خلالكم السيدة الوزيرة المحترمة بالشكر على المعطيات التي وافيتمونا بها.

السيد الوزير،

نحن جميعا ندرك تمام الإدراك بأن أخطاء عقود من الزمن لا يمكن إصلاحها أو تقويمها في ثلاث أو في أربع أو حتى في خمس سنوات، لأن على كل حال التركة هي تركة مثقلة، ولكن عليكم المعول داخل الوزارة لإيلاء المزيد من الاهتمام ومضاعفة الجهود بالنسبة للعالم القروي.

هاذ العالم بالمناسبة هو عالم مركب، واسع مترامي الأطراف، ولكنه يحمل بين ثناياه خصوصية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وفي تقديري لعل التعقيدات التي عرفتها التشريعات في السابق جاءت نتيجة الإفراط في مراعاة هذه الخصوصية على حساب المرونة المطلوبة.

احنا ملي كنصنعو القوانين راه نعتمد على قاعدة إنسانية، قاعدة اجتماعية، صناعة القانون لحظة، بل من أعظم اللحظات وأعظم تجليات الأنسنة والإنسانية والرحمة، السيد الوزير المحترم.

مضاعفة الجهود اللي كنطلبوها منكم لسببين رئيسيين:

أولا، بالنسبة للسيدة الوزيرة المحترمة هي ليست فقط مسؤولة وطنية مؤتمنة على تدبير قطاع حيوي حساس إسمه الإسكان والتعمير، ولكنها مدبرة للشأن المحلي، وقد أثبتت التجربة بأنها مدبرة ناجحة تحيط بأجراف وخوانق التدبير المحلي، وتعرف كذلك بأنه ليست هناك حلول فوقية للمشاكل التحتية، بل بكيفية عامة الحلول لا تنبتها الأرض ولا تنزل من السماء، الحلول تكون نتيجة إرادة ونتيجة قدرة على الفهم السريع، الفهم الجاد والفهم المناسب للتراب أو المجال ولمن يتحركون داخل المجال.

والسبب الثاني أو ثاني هام السيد الوزير المحترم، هو أن العالم القروي في أمس الحاجة إلى أشياء كثيرة جدا، جدا، جدا، تكالبت عليه عوامل الجفاف والهشاشة والجذب وضعف القدرة على تحديث البنية أو القاعدة الاقتصادية، غياب المرافق الحيوية، غياب الفعل المقاولاتي وفعل المبادرة وغياب إمكانية إيجاد فرص حقيقية للشغل بكيفية عامة.

هذا هو وضع العالم القروي، وآياته وعلامته في هاذ النقطة وفي هاذ الباب، السيد الوزير المحترم، هو تقلص نسبة المقيمين بالعالم القروي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير إذا أردتم أن تتفاعلوا مع الرد.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

إضافة مع السيد المستشار نتفاعل معه.

صحيح العالم القروي، دابا هذا هو المهم اللي جا ما بين الميزات ديال هاذ مشروع القانون ديال الوكالات الجهوية، هي الأقطاب المخصصة لتنمية المجالات القروية، ما تبقاش غير الوزارة والأقاليم، غتولي على حسب الجهة، اللي غيكون هناك واحد الأقطاب لتنمية المجالات القروية، وكذلك اللي هضرت عليه السيدة الوزيرة هو التعديل المتعلق بالتجزئة، المجموعات السكنية، هنا راه اعطينا واحد التقسيمات العقارية، وكذلك تغطية هاذ المناطق بوثائق ديال التعمير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غادي ننتقلو الآن إلى السؤال الخامس "موضوعه مدى استفادة المناطق القروية والجبلية من برامج دعم السكن".

الكلمة للمستشار المحترم عبد الله مكاوي من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن رهانات العدالة والإنصاف المجالي في تنزيل برنامج دعم السكن، نسائلكم السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار على السؤال ديالكم.

كما كتعرفو برنامج دعم السكن بدا الانطلاقة ديالو في 2024 وحقق واحد نتائج مهمة جدا، حيث تم استقبال أزيد من 167.000 طلب بمختلف الجهات، وعدد المستفيدين الفعليين 54.000، وسجل منها تقريبا 3000 مستفيد في المجال القروي منذ انطلاقه.

ولكن مازال الوزارة حتى هي تتعطي أهمية أكثر لهاذ المجال القروي، وبالتالي حرصت، السيدة الوزيرة، على تعبئة مجموعة العمران للانخراط فهاذ الديناميكية، ستقوم العمران بإطلاق أشغال بناء أزيد من 2930 وحدة سكنية، وكلها تنطلق ابتداء من الشهر المقبل، موزعة على حوالي 49 مركزا قرويا ناشئا.

من بين هاذ المراكز، سيدي رحال، سيدي بوعثمان، آيت أورير، زاكورة، ستساهم هذه المدن في خلق دينامية اقتصادية محلية وتعزيز العرض السكني في المناطق القروية والجبلية.

هناك أيضا مجموعة العمران ستعمل مباشرة أو عبر شركائها مع القطاع الخاص على توفير في 2028: 147 (المقصود: 147.000) وحدة سكنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم، السي عبد الله مكاوي.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تعقيبا على جوابكم، نسجل ما يلي:

أولا، من باب الموضوعية والواقعية التي تميز موقعنا دائما في الفريق الحركي، نسجل أهمية الدينامية التي يعرفها قطاع التعمير والاسكان ببلادنا، بفضل التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وبفضل السياسة العمومية المبنية على التراكم الإيجابي والاستثمارية المتجددة؛

ثانيا، في هذا الإطار، ومن باب تقييم برنامج الدعم المباشر للسكن، والذي حقق نتائج مهمة، لا يمكن أن ننكرها، فإننا نؤكد مجددا أن فلسفة هاذ البرنامج والقواعد المؤطرة للدعم في جوهرها موجهة إلى الشقق ولا تشمل البناء الشخصي على البقع الأرضية، خاصة في المناطق القروية والجبلية.

وأنتم تعلمون، السيد الوزير، أن هذا النوع من السكن غير موجود وغير مطلوب في المناطق القروية والجبلية، وبالتالي فهذا البرنامج لا يراعي خصوصيات هذا المجال ونوعية العقار به، الذي يتكون معظمه من الأراضي السلالية او ملك عائلي غير محفظ، والدليل الأرقام المعلنة نفسها، حيث

تستأثر ثلاث جهات، الدار البيضاء- سطات، فاس- مكناس، الرباط- سلا- القنيطرة، بـ 78% من المستفيدين، مقابل 22% لباقي الجهات التسع، مع تفاوت بينها حسب عمقها القروي والجبلي.

ونتطلع أيضا، السيد الوزير المحترم، إلى نشر نسب وعدد المستفيدين حسب كل الجماعات الترابية لتوفير معطيات تمكن تقييم موضوعي للبرامج وصناعة رؤية التطوير وتعزيز لمقومات الإنصاف المجالي والاجتماعي؛

ثالثا، بناء على ما سبق، نؤكد أن السيد الوزير المحترم، على ضرورة بلورة برنامج للسكن خاصة في المجال القروي والجبلي تراعي خصوصياته المجالية والاجتماعية والثقافية، وكذا اتخاذ تدابير تشريعية خاصة، بدل الاكتفاء بالنصوص التنظيمية والدوريات لتبسيط مساطر البناء في هاذ المناطق وتذليل الصعوبات المتعلقة بإثبات الملكية وإصدار تراخيص البناء وتصاميم التهيئة وتقليص آجال الدراسات والبت في ملفات البناء، وتوفير شروط الرقمنة في هاذ المناطق الاستراتيجية وغيرها من إشكاليات التعمير والبناء بالوسط القروي.

كما نتطلع إلى اتخاذ تدابير حكومية لتبسيط المساطر الإدارية والقضاء على ظاهرة (noir) وحل إشكالية تماطل الأبناك في تمويل المنعشين العقاريين والمواطنين على السواء للبرامج السكنية المعنية بالدعم الحكومي والموجهة للطبقات الدنيا والمتوسطة، ونتمنى أن يكون إحداث الوكالة الجهوية للتعمير والإسكان مدخلا استراتيجيا لتنزيل سياسة ترابية منصفة في هذا القطاع الاستراتيجي.

ختاما، نؤكد السيد كاتب الدولة، التأكيد أن المسؤولية الحكومية وتدبير الشأن العام لا يرتبط بالولايات العابرة، بل يبنى على الاستمرارية المتجددة، كما لا يمكن رهنه بالحسابات الانتخابية الضيقة ولا على القطيعة الوهمية مع الإنجازات الحكومية السابقة والتي تتحدث عن نفسها، حيث أنكم اليوم تواصلون تنزيل هذه الإصلاحات القطاعية التي أسست لها الحكومات السابقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا.

شكرا السيد الرئيس.

لا، غير باش نرجعو نتكلمو على القطع مع البرامج السابقة، خصكم تعرفو البرنامج اللي تم الانطلاقة ديالو سنة 2019، اللي تيخص العالم القروي، كان فيه إنجاز اللي خصو يكون 6852، ما وصلاتش، ياله وصلت 1347 وحدة هذا البرنامج القديم، الجديد 2851 أي أزيد من ضعف ما تم تحقيقه خلال 6 سنوات.

بالنسبة للمدة اللي دازت الآن درنا الضعف ديالو في هاذ المدة هاذي وهذا مجهود كبير، باش نتكلمو على البرنامج السابق، فيما يخص كاين تحديد الدواوير كاين هناك هاذوك البقع اللي تيقدرو يبنيو فيها وتتعطيهم السلطة الحق يبنيو فيها، تيكونو عندك واحد الوثائق اللي تتبين بأن هذاك هو الملك ديالهم، خص هاذوك الناس ينوضو ويطلبو الملكية باش تيمكن من بعد يستافدو من دعم السكن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غادي ننتقلو للسؤال السادس، موضوعه "دور الوكالات الحضرية في مجال التعمير والنهوض بأوضاع العاملين بها".

الكلمة للمستشارة المحترمة مينة حمداني، فلتتفضلي مشكورة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

تلعب الوكالات الحضرية دورا بالغ الأهمية في مجال التعمير عبر ضبط المجال وتنظيم التوسع العمراني وضمان احترام القوانين المعمول بها لتحقيق تلكم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والجمالية أيضا، وذلك التوافق المطلوب بين البيئة والعمران، وتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية، ولا شك أنكم تعولون في هذا الدور على الطاقات البشرية العاملة بها، والتي تسهر على ضمان فعالية تدخلاتها في مختلف المجالات الترابية.

لذا، نسائلكم عن استراتيجية وزارتكم للنهوض بدور الوكالات الحضرية في مجال التعمير وبأوضاع العاملين بها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للرد على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيدة المستشارة على السؤال ديالكم.

الوكالات الحضرية عندها دور مهم ومحوري في تأطير التنمية المجالية، التنزيل المجالي للسياسات العمومية، مواكبة الاستثمار ذاك الشي تكلمنا عليه

في الجهات، تحقيق التوازن بين المجالات الحضرية وتنزيل ورش الجهوية المتقدمة اللي جا في المشروع ديال الوكالات الحضرية.

انطلاقا من هاذ الأدوار الحيوية، تعمل الوزارة على تعزيز تموقع الوكالات الحضرية ترابيا مندمجة وفعالة سياسة القرب النجاعة، والمردودية في خدمة المواطن.

كما تعمل الوزارة على رقمنة خدمات الوكالات لتبسيط المساطر وتقوية الحضور الترابي عبر وكالات القرب، وتوحيد معايير دراسة المشاريع بموجب ميثاق خاص يكرس الشفافية.

بالنسبة للجانب الاجتماعي، العاملين في الوكالة كيما تتعرفو هناك:

- احترام الحرية النقابية وفق القوانين الجاري بها العمل؛
- مأسسة الحوار الاجتماعي من خلال جولات دورية مع الفرقاء الاجتماعيين؛
- دراسة المطالب المهنية والعمل على الاستجابة لها في حدود الإمكانيات المتاحة؛
- إدماج كافة المستخدمين في مؤسسة الأعمال الاجتماعية؛
- تمكين الشغيلة من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية خاصة أنظمة التقاعد والتأمين التكميلي.

ما تنساوش بأن هاذ المشروع هذا خلى الحقوق كلها شاملة، الناس اللي كاينين في الوكالات بيد ما يخرج النظام في انتظار النظام الأساسي عندهم الحقوق كلها محفوظة.

في الجانب الإداري والمالي:

- ✓ استفادة المستخدمين من الزيادة في الأجور ومكتسبات الحوار الاجتماعي كباقي الموظفين؛
- ✓ استفادة المستخدمين من منحة إضافية إلى جانب المردودية والمكافأة وتمكين الموظفين من الانتقال بين الوكالات، طبعا حسب الحالات الاجتماعية؛
- ✓ إتاحة إمكانية الوضع في حالة الإلحاق للمشاركة في مناصب مسؤولية؛
- ✓ وأخيرا، اعتماد مساطر شفافة وتنافسية لتولي مناصب المسؤولية مع فتح باب الترشيح للجميع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للمستشارة المحترمة مينة حمداني من فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة،

بداية، نهنئ وزارتكم على كل المجهودات المبذولة من أجل إعادة التهيئة العمرانية لمدننا، وفق توجيهات تعتمد على تحديث الإدارة الترابية وتجويد حكامة التعمير، ونستبشر خيرا من مشروع القانون رقم 64.23 بإحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان بإحداث 12 وكالة جهوية للتعمير والإسكان، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية وللتوصيات المنبثقة عن الحوار الوطني حول التعمير والإسكان، وتلك الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات بخصوص إعادة تموقع الوكالات الحضرية.

وهي مناسبة، السيد كاتب الدولة، نغتنمها في الاتحاد المغربي للشغل وفي فريقه للمطالبة بإيلاء الأهمية المستحقة للملف الاجتماعي لشغيلة الوكالات الحضرية، بالنظر لما يطبع مهامها من تعقيد ومسؤولية وما تواجهه من ضغط متزايد في ظل تسارع الطلبات المرتبطة بالبناء والتجهيز والاستثمار العقاري وبالتدبير العمراني الجيد، بما يتطلبه ذلك من تخطيط وتنظيم وتنفيذ ومتابعة ورقابة.

السيد كاتب الدولة،

إن العاملين والعاملات بالوكالات الحضرية لهم العديد من الانتظارات منها على الخصوص:

- بلورة نظام أساسي خاص بالوكالات الحضرية يضمن الإنصاف ويحسم في وضعية الموارد البشرية بشكل واضح وشفاف، سواء من حيث الأجور وأنظمة الترقية والتعويضات والحقوق الاجتماعية؛
- إقرار آليات مؤسساتية منتظمة للحوار مع ممثلي الشغيلة؛
- إقرار تغطيات تكميلية بالنظر للمخاطر المرتبطة بطبيعة عمل عدد من الأطر والتقنيين؛
- إعادة النظر في منظومة الأجور والتعويضات مع ربطها بالمهام الفعلية وبمؤشرات المردودية وبالجهد المبذول؛
- إقرار تحفيزات حقيقية توازي حجم المهام وتحديات التدبير، خاصة فيما يتعلق بالأطر العاملة في المناطق النائية أو التي تتحمل مسؤولية تأطير ومراقبة مشاريع كبرى؛
- أخيرا، توحيد المعايير الإدارية والتنظيمية بين الوكالات، تفاديا لكل أشكال التمييز أو الحيف بين المستخدمين.

السيد كاتب الدولة،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل وبما عهدناه فيكم وفي السيدة الوزيرة من حس اجتماعي عالي، لنا اليقين أن قضايا الشغيلة ستكون من أولى أولويات اهتماماتكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

إذن السيد كاتب الدولة نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد الوزير، وننتقل إلى الأسئلة الآنية الموجهة لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات حول "المعاهد ذات التدبير المفوض"، تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب وموضوعه "دور المعاهد ذات التدبير المفوض في تنويع العرض التكويني وضمان جودته".

الكلمة للمستشار المحترم الرئيس السيد رضى الحميني، من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن استراتيجية الوزارة ديالكم لتعزيز دور المعاهد ذات التدبير المفوض في تنويع عروض التكوين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني وموضوعه "دور المعاهد ذات التدبير المفوض في تنويع العرض التكويني وضمان جودته".

الكلمة للمستشار المحترم سيدي الخليل ولد الرشيد من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد سيدي الخليل ولد الرشيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم السيد الوزير عن دور المعاهد ذات التدبير المفوض في تنوع العرض التكويني وضمان جودته وضمان حكامة المؤسسات المفوض لها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثالث وموضوعه "دور المعاهد ذات التدبير المفوض في تنويع العرض التكويني وضمان جودته".

الكلمة للمستشار المحترم مصطفى الميسوري من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي مصطفى.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة الآنية الثلاثة.

السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

بالنسبة للقضية ديال التكوين المهني بصفة عامة، كيف ما تتعرفو منظومة التكوين المهني فيها واحد الجزء كيكون عبر مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل واللي فيه تقريبا 80% من العرض التكويني في البلاد وكيكون واحد الجزء آخر من خلال المعاهد ديال التكوين كتكون تابعة للقطاعات الحكومية، وكيكون جزء ثالث كيكون عبر القطاع الخاص.

إلا أنه هاذ العشرية الأخيرة ارتأت بلادنا أن تضم إلى هاذ الأنواع التكوينية نوع آخر كيتسمى معاهد التدبير المفوض، هاذ المعاهد ديال التدبير المفوض جات نتيجة واحد الحاجة جديدة ومستجدة كانت برزت في القطاع الخاص من خلال الاستراتيجيات الوطنية اللي طلقاتها بلادنا، ولاسيما الاستراتيجية اللي تتعلق بالمجال ديال صناعة السيارات والاستراتيجية اللي تتعلق كذلك بمجال صناعة الطائرات.

لأنه ملي تنديرو واحد المعهد ديال التدبير المفوض كنوقعو بعدا واحد الاتفاقية ديال التدبير المفوض، وكنديرو واحد المرسوم اللي كيخلق هاذ المعهد ديال التدبير المفوض وكنعطيو واحد الإمكانيات، والمفهوم ديال التدبير المفوض فهاذ المجال، هو أنه تنعطيو التدبير ديال هذاك المعهد للناس اللي كيفهمو فهذاك القطاع.

وفي غالب الأحيان، كتكون واحد التجمع يعني مهني متخصص، علاش درنا هاذ الشي؟ لأنه هاذ الشي هو اللي تيمكن من أنه كيكون هنالك استباقية في الشعب اللي خصها تقرا وتنحاولو نضمنو واحد النسب ديال الإدماج تكون مرتفعة، عمليا عندنا 14 معاهد ديال التدبير المفوض، كاين 4 في القطاع ديال السيارات، يعني 2 في طنجة، 1 في القنيطرة، 1 في الدار البيضاء، وهاذ الشي دار مع (l'AMICA[2]) اللي هي ديال السيارات، كاين كذلك واحد المعهد ديال القطاع ديال الطائرات، هذا تدار مع (GMAS[3])، كاين في الدار البيضاء كذلك، كاين كذلك واحد في المهن ديال اللوجيستيك والنقل حتى هو كاين في النواصر في الدار البيضاء، كاين واحد في المهن ديال البناء هذا كاين في فاس، كاين 3 في الطاقات المتجددة، كاينين في وجدة وفي طنجة وفي ورزازات، وكاين معاهد في الصناعة ديال الحلويات والخبازة،

[2] **A**ssociation **M**arocaine pour l'**I**ndustrie et le **C**ommerce de l'**A**utomobile.

[3] **G**roupement des **I**ndustries **M**arocaines **A**éronautiques et **S**patiales.

وكاين كذلك معاهد في الصناعات ديال النسيج والألبسة، كاين (l'ESITH[4]) اللي هي مدرسة ديال التكوين في مجال (textile et l'habillement) وكاين كذلك (Casa Moda[5]) هاذو بجوج بهم كايين في الدار البيضاء.

ولاحظنا على أنه ملي تنديرو هاذ.. وكاين واحد المعاهد في طريقها، إن شاء الله، باش تخرج للوجود، وأولها هو المعهد ديال الماء، هذا غيكون في فاس، راه احنا غاديين فيه، وكاين المعاهد مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب في المجال ديال (Middle Management) والتدبير حول الفعل والتدبير والريادة المقاولاتية.

إذن الفكرة هي أنه خصنا واحد التشبيك يكون كافي فالبلاد، باش نعطيو لهاذ صانعي القرار الاقتصادي الامكانية على أنهم هوما تيتكلفو بإعداد الموارد البشرية في هذا المجال.

هاذ الشي أعطى واحد النتيجة لا يستهان بها، فاليوم بالدليل أنه قطاع الصناعات مثلا السيارات، أنه لو لم تكون هذه المعاهد لما استطاعت واحد 2 ديال الشركات كبار (Stellantis) اللي كاينة في قنيطرة و(Renault) اللي كاينة في طنجة، من أنها تدبر واحد الشكل قوي جدا الاحتياجات ديال هاذ الموارد البشرية في إطار الإعداد يعني للدفتر، للطلبيات اللي عندها.

دابا عندنا الأوراش ديال كأس العالم، وهاذ الأوراش ديال كأس العالم فيها واحد التحديات مهمة جدا، وفيها واحد الطلب كبير على الموارد البشرية، والتحدي اللي عندنا الآن هو هاذ المعاهد ديال التدبير المفوض في مختلف هاذ المهن أنها تقدر تعطي عدد كافي من التكوينات، باش يكون عندنا عدد كافي من الموارد البشرية، نسب الإدماج تتكون ما بين 60% وحتى 95%، وبعض المعاهد تتوصل حتى 100%، وهو يعني تكوين تيكون فذو مستوى، الحمد لله، عالي ومعترف به، وملي تنتيقو فهاذ التدبير المفوض، بالمناسبة، هو تدبير مفوض وطني، ما تنعطيوهشاي للناس من الخارج، تنعطيوه لكفاءات وطنية، لتجمعات مهنية مغربية 100% هي اللي كتندبر الموارد البشرية بكل ثقة، والحمد لله، أعطت النتائج ديالها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السي رضى تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

كيف تعرفو، وتحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الله ينصرو، وانخرط المغرب في دينامية وطنية طموحة للتحول الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا، تم تجسيدها من خلال استراتيجيات قطاعية شاملة، تتغطي عدد كبير من المجالات في الاقتصاد الوطني، وتيشكل الرأس المال البشري حجر الزاوية في إنجاح هذه الاستراتيجيات.

في هاذ الإطار، نموذج معاهد التدبير المفوض تيتعتبر نموذجا مبتكرا، اللي تيدبر من طرف الفيدراليات القطاعية، وتكلمتو في الجواب ديالكم على الشراكات مع الفيدراليات القطاعية التابعة للاتحاد العام لمقاولات المغرب، مما يتيح ملاءمة دقيقة بين التكوين واحتياجات سوق الشغل، وتيكرس حكامة قائمة على الواقع الاقتصادي.

وحقق هاذ النموذج مكاسب كثيرة، بحيث أن أزيد من 40.000 شاب وشابة تم تكوينهم داخل هاذ المعاهد ديال التدبير المفوض، معدلات إدماج مهنية كتراوح ما بين 80% وحتى 100% فعدد كبير من القطاعات، خصوصا السيارات ("l'aéronautique, "IMA[6]) مقابل 65% فقط في مراكز التكوين المهني.

نجاح ملحوظ في قطاعات حيوية، تكلمنا عليها، وأزيد من 15 معهد اللي (Opérationnelle) اليوم، ومعهدان قيد الإحداث في مجال الصناعة الدوائية والماء والتطهير.

السيد الوزير،

رغم هاذ الدينامية الإيجابية اللي أطلقها هاذ النموذج، لا يزال تعميمه تيعرف.. مازال خصنا واحد المجهود أكثر باش نقدرو نغطيو الحاجيات الترابية والقطاعية، باش تكون عندنا واحد الحضور في الجهات كلها ديال المملكة، كما أن المدة الزمنية الطويلة لإحداث هاذ المعاهد تتشكل واحد العائق أمام الاستجابة الفورية لمتطلبات الاقتصاد الوطني.

لذلك، احنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى العمل على تعزيز قدرات المعاهد ذات التدبير المفوض، حيث أن بعض هذه المعاهد مثل (IMA[7] و l'IFMIA[8]) تتخرج لنا عدد كبير من المستفيدين، اللي تيدمجو (automatiquement) في سوق الشغل.

لذا، خصنا نطلعو الطاقة الاستيعابية ديالهم، خصنا نسرعو في صرف المنح ديال التوازن (la subvention d'investissement) لهاذ المعاهد باش تقدر نسرعو الوتيرة ديال العمل ديالهم.

وأيضا الحفاظ على جودة التكوين ويكون عندنا (un pôle) ديال التكوين المهني ديال ((la demande sociale و la demande

[4] **E**cole **S**upérieure des **I**ndustries du **T**extile et **H**abillement.
[5] Casa Moda Academy.
[6] **I**nstitut des **M**étiers de l'**A**éronautique.
[7] **I**nstitut des **M**étiers de l'**A**éronautique.
[8] **I**nstitut de **F**ormation aux **M**étiers de l'**I**ndustrie **A**utomobile.

(économique) اللي تكون عند هاذ المعاهد ديال التفويض.

واحنا فالاتحاد العام لمقاولات المغرب دائما على استعداد باش نواصلو العمل قصد إحداث وتدبير معاهد التكوين اللي تكون فالقطاعات كلها وفالجهات كلها ديال المملكة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار كذلك التعقيب أعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم.

سيدي الخليل ولد الرشيد.

تفضل.

المستشار السيد سيدي الخليل ولد الرشيد:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن بلادنا واعية بأهمية التكوين المهني في رفع تحديات التنمية وامتصاص البطالة، اختارت منذ سنوات الانفتاح على نموذج التدبير المفوض، خاصة مع شركاء من القطاع الخاص بهدف الرفع من مردودية التكوين وضمان ملاءمته مع متطلبات المحيط الاقتصادي، غير أن التجربة رغم بعض الإشراقات أبرزت لنا عددا من الاختلالات البنيوية التي لا يمكن تجاهلها.

فمن جهة، المعاهد المفوضة للتدبير تواجه في جزء منها ضعفا واضحا على مستوى التأطير البيداغوجي، سواء من حيث عدد المكونين أو مستوى تكوينهم المستمر، وهو ما ينعكس سلبا على جودة المخرجات.

ومن جهة ثانية، نسجل غياب آليات التقييم ومراقبة دورية وفعالة لهذه المعاهد، سواء من حيث نتائجها الفعلية على مستوى الإدماج المهني أو من حيث مدى احترام دفاتر التحملات وتطبيق التزامات الشركاء المفوض لهم التدبير.

وهذا الغياب للمراقبة يؤدي أحيانا لنوع من التراخي في الأداء وإلى فوارق كبيرة بين المعاهد من حيث الجودة والنجاعة.

ولا يفوتنا، السيد الوزير المحترم، أن نثير إحدى الإشكالات الجوهرية التي تؤرق عددا كبيرا من خريجي معاهد التكوين المهني، وتتعلق بانسداد آفاقهم الدراسية والمهنية لما بعد التخرج، إذ رغم المجهودات المبذولة لا يزال هؤلاء الخريجون يواجهون صعوبات حقيقية في استكمال مسارهم التأهيلي أو التخصصي في سلكي الماستر والدكتوراه، خاصة بعد الإلغاء التدريجي لمسلك الإجازة المهنية دون أن تفتح في المقابل مسارات بديلة، واضحة ومنصفة.

وعليه، نؤكد على ضرورة التنسيق التام مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإحداث مسالك عليا متخصصة تطبيقية ومهنية تتلاءم مع طبيعة التكوين الذي تلقاه الطلبة داخل هذه المعاهد، وتمكنهم من استكمال مسارهم الأكاديمي، مع إرساء نظام للجسور البيداغوجية يضمن التكامل بين التكوين المهني والتعليم العالي ويكرس مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص.

السيد الرئيس المحترم،

نعتقد أن الشراكة مع القطاع الخاص لا يجب أن تكون فقط إطارا لنقل العبء المالي عن الدولة، بل وسيلة لإدماج الفاعلين الاقتصاديين الحقيقيين في بناء منظومة تكوينية منتجة ومرنة ومستجيبة لمتطلبات الجهات والمجالات الترابية.

لهذا نلتمس منكم السيد الوزير:

أولا، تسريع مراجعة دفاتر التحملات للمعاهد ذات التدبير المفوض بما يضمن وضوح الأهداف وتوازن العلاقات التعاقدية، ربط التمويل بالنتائج المحققة فعليا في الإدماج والتشغيل؛

ثانيا، إحداث هيئة وطنية للتقييم والتتبع، تضم فاعلين من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، تكون مهمتها مراقبة جودة التكوين في هذه المعاهد ورفع تقارير دورية للبرلمان والحكومة؛

ثالثا، دعم قدرات المكونين وتحفيزهم ماديا ومعنويا لما لهم من دور محوري في ضمان نجاعة التكوين وربط المتدرب بمحيطه العملي والمهني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة كذلك للسيد المستشار المحترم، مصطفى الميسوري، تفضل.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على الجواب نتاعكم.

السيد الوزير المحترم،

لقد قطعت بلادنا أشواطا مهمة في توزيع العرض التكويني وضمان جودته، وفي هذا الإطار نستحضر بكل افتخار مضامين الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة إلى الأمة بمناسبة الذكرى السادسة والستين لثورة الملك والشعب، حيث أكد جلالته على أهمية التكوين المهني في تأهيل الشباب، وخاصة في القرى وضواحي المدن للاندماج المنتج في سوق الشغل والمساهمة في تنمية البلاد.

والأكيد بأن هذا المسار التراكمي والمهم ساهم بشكل كبير في تطوير معاهد التكوين ذات التدبير المفوض، تماشيا مع طموحات النموذج المغربي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي يرنو إلى تكوين الكفاءات العالية، مع تعزيز قدرة تنافسية للمقاولة الوطنية، لفتح آفاق جديدة أمام الشباب والكفاءات المغربية لتعزيز التنمية المجالية وتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لشبابنا.

السيد الوزير المحترم،

إن أثر هذه النتائج الملموسة التي يحققها قطاع التكوين المهني جاءت بفضل التنزيل السليم والمحكم لهذه الحكومة ولبرنامجها الحكومي ملتزمة في ذلك مع كل تعاقداتها مع المواطنات والمواطنين.

لذلك، ندعوكم السيد الوزير، إلى:

- ✓ ضرورة توسيع العرض التكويني في المجال الفلاحي لتسريع تنفيذ الإستراتيجية الجديدة للجيل الأخضر المتمثل في تكوين 140 ألف خريج في مجال التكوين المهني الفلاحي في أفق 2030؛
- ✓ تعميم إحداث معاهد التكوين الفلاحي بمختلف التخصصات على كافة الجهات، وعلى رأسها جهة فاس- مكناس، باعتبارها قطبا فلاحيا بامتياز، خصوصا وأن جلالة الملك طالب بضرورة إخضاع التكوين الفلاحي إلى منظومة التكوين المهني؛
- ✓ تسريع تنفيذ المشاريع الإستراتيجية للتكوين المهني بالجهة؛
- ✓ مواصلة الدعم الاجتماعي لمتدربي التكوين المهني، لاسيما في المناطق الجبلية والقروية.

وفي الأخير، نؤكد لكم السيد الوزير دعمنا الثابت والمطلق لكل البرامج والمشاريع الإصلاحية الحكومية للنهوض بقطاع التكوين المهني، باعتباره ركيزة أساسية لاستكمال بناء المشروع النهضوي المغربي الذي يقوده جلالة الملك بكل ثبات.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير إذا ما رغبتم في ذلك.

السيد وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

ويعني دابا احنا اتفقنا على أن التدبير المفوض هو من الأنماط ديال التكوين اللي تتعطي الإمكانية للمهنيين من أنهم يدبرو بشكل استباقي الحاجيات اللي عندها علاقة بالقطاعات اللي هوما تيدبروها، هاذي المسألة الأولى.

وهذا واحد النموذج (c'est un modèle)، وهاذ النموذج ككل النماذج عندو المحاسن ديالو وعندو بعض الأمور اللي لازم أنها تتطور، من محاسن النموذج هو القدرة على الإنصات إلى حاجيات السوق، ولاسيما سوق الشغل، وهو ما يفسر نسب الإدماج العالية اللي كاينة في التدبير المفوض.

من الإشكاليات اللي مطروحة بطبيعة الحال هي الإشكالية ديال التمويل، إذ أنه يعني في البداية ديال العملية، كيكون من الضروري على أن الحكومة أو الوزارة الوصية، اللي هي الوزارة ديال التكوين المهني فهاذ الحالة هاذي، يعني خصها تمول يعني الكلفة المادية ديال التوازن اللي خصو يكون على ما هذاك المعهد يبدا هو يدخل يعني الموارد المالية ديالو.

ولوحظ بطبيعة الحال فهاذ العشرية على أنه كاين بعض المعاهد اللي حقت واحد الاكتفاء يعني مالي، أو لا واحد التوازن مالي محترم، وكاين معاهد أخرى التي لم تستطع أن تصل إلى هاذ المستوى من النضج على مستوى التدبير.

ولهذا درنا واحد العملية تقييمية، باش نجاوب على السيد المستشار المحترم، يعني بشراكة مع إحدى الوكالات الدولية وجبنا خبراء باش يشوفو أشنو هوما الأمور اللي خصنا نحسنوها في نمط التدبير ديال المعاهد ديال التدبير المفوض.

يبقى على أنه بطبيعة الحال الإشكالية اللي كاينة هي الإشكالية ديال الحجم، ودابا اليوم عندنا خريطة ديال التشغيل وطنية اللي فيها واحد الأهداف جد طموحة، تخص في أجزاء منها عدد من القطاعات، بما فيها القطاعات الواعدة، هنالك طلب ملح في عدد من المجالات، والتحدي اللي عندنا هو الأعداد اللي يقدرو يولجو لهاذ المعاهد ديال التدبير المفوض، بالإضافة إلى المعاهد الأخرى ديال التكوين المهني بصفة عامة تكون في حجم أو في المستوى يعني الحاجيات يعني ديال الموارد البشرية، وهي حاجيات جد مهمة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غادي ننتقلو إلى السؤال الآني الرابع وموضوعه "دور مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في تنفيذ خارطة الطريق للتشغيل، خاصة في مجال التدرجي المهني".

الكلمة للمستشار المحترم لحسن الحسناوي، من فريق الأصالة والمعاصرة.

فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

السيد الرئيس المحترم،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي تعتزم وزارتكم اتخاذها من أجل توسيع قاعدة المستفيدين من التكوين بالتدرج المهني؟

وما هو دور مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في تنزيل هذا الورش الوطني الهام، تحقيقا للغايات النبيلة التي يتوخاها النموذج التنموي الجديد في هاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دابا الخريطة ديال التشغيل اللي جات بها الحكومة فيها مستجد مهم اللي هو ديال التكوين بالتدرج المهني.

هاذ التكوين في الحقيقة ديال التدرج المهني هو (le champion) اللي كاين في واحد العدد ديال الدول اللي بغات تدمج الناس اللي عاطلين عن العمل واللي ما عندهمش ديبلومات.

وفي المغرب ملي شفنا جميع الإحصائيات اللي عندنا، بما فيها القطاعات اللي كتكون، لقينا على أننا لا نتجاوز في أحسن الأحوال 31.000 ديال المتدربات والمتدربين كيمشيوو عبر رافدين، الرافد الأول هو الناس اللي كيديرو التدرج المهني فوسط المقاولات، المقاولات مثلا ديال (textile) ولا ديال صناعة السيارات كيمشيو كيقراو 20% ديال الوقت وكيخدمو 80% ديال الوقت وكيتخلصو على هاذيك الخدمة باش يقدرو يبقاو يفيقو الصباح ويشدو الطوبيس ويجيو لتما ويقدرو ياكلو ويقدرو يدوزو نهارهم ويتعلمو، لأن فيها المسائل الاجتماعية والمسائل الاقتصادية ومسائل ديال التكوين.

والجزء الثاني ديال هاذ الناس هاذو كيكون، إذا هاذ الناس هاذو كلهم اللي كاينين في المقاولات تقريبا واحد 9000 من هاذ 31.000، البقية كيكونو في إما عند الصنايعية، يعني في الصناعة التقليدية أو لا في بعض الحرف ولا في الفلاحة ولا في الصيد ولا في البناء ولا تيكونو عند بعض التعاونيات اللي تتعمل في العالم القروي، بحيث تتقريهم وتيمشيو يخدمو كذلك بنفس الطريقة.

دابا الحكومة اخذات واحد القرار، وخصصت لو واحد المبلغ ديال 500 مليون ديال الدرهم باش ندوزو من هاذيك 31.000 لـ 100.000، لأن باش نذكرك السيد المستشار العدد ديال العاطلين اللي هنا في المغرب، هذا المخزون ديال العاطلين (le stock) اللي كاين ديال هاذي سنوات راه وصل بالنسبة للناس اللي غير حاملي الشواهد لـ 900.000.

إذن ما يمكناش نبقاو خدامين بـ 30.000 في العام ونحلمو شي نهار أننا غادي نقدرو نغطيو هاذيك 900.000.

بالنسبة لهاذ الشق هذا، دزنا من 30.000 لـ 100.000، والاتفاقيات راه واجدة الآن باش ينطلق هاذ الشي إن شاء الله ابتداء من هاذ الصيف بعدما وجدنا لو العدة ورفعنا الكلفة، لأن كنخلصو بحال دابا الصنايعي اللي كيستقبل هاذوك الناس اللي غادي يقراو عندو راه كيتخلص، يعني كنخلصوه يعني واحد الكلفة، كانت 4000 درهم غتولي 5000.

وبالإضافة إلى عدد من الإجراءات المواكبة، باش نقدرو هاذ 100.000 ديال الشباب ديالنا نقدرو نعاونوهم باش يقدرو يوصلو كذلك للعمل رغم أنهم يقدرو يكونو ضحايا ديال الهدر المدرسي ويخرجو من القراية بكري وما استطعوشاي أنهم يكملو التكوين ديالهم، بما فيه التكوين المهني.

إذن مكتب التكوين المهني ما كانش كيدير هاذ الشي (l'OFPT[9]) كيدير غير التقني المتخصص والتقني وما يسمى بـ (la qualif)، يعني دابا اخذينا قرار في مجلس الإدارة على أنه غادي يبدا حتى هو يدير وغنديرو أهداف تقريبا حول واحد 40.000 من هاذ 100.000 خصها تكون في مكتب التكوين المهني، واحنا كنخدمو مع الفريق ديال العمل ديالنا تما باش نقدرو نخرجو هاذ الشي للوجود، لأن خصنا نستقبلو هاذ الناس وخصهم يقراو وخصهم يمشيو لوسط العمل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد المستشار لحسن الحسناوي.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

أشكركم السيد الوزير على جوابكم القيم وعلى ما تنوون القيام به مستقبلا.

وأود كذلك أن أعبر لكم، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، بالتنويه الصادق والإشادة المستحقة بالمجهودات الجبارة التي تقومون بها شخصيا، سواء من حيث فتح قنوات التشاور مع مختلف المتدخلين، أو من خلال المقاربة التشاركية في بلورة السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل ومحاربة البطالة وتكريس حكامة جيدة قوامها الالتقائية والنجاعة والمردودية.

ولا يفوتني في هذه المناسبة، أن أخص بالذكر مسار التكوين بالتدرج المهني الذي أصبح يشكل رافعة محورية من روائع الإدماج المهني والاجتماعي، خاصة في المجالات القروية والنائية وبين صفوف الشباب غير الحاصلين على الشهادات.

السيد الوزير المحترم،

حين نتحدث عن التدرج المهني، فنحن لا نتحدث فقط عن مسار تكويني، بل عن أفق اجتماعي واقتصادي وعن تمكين فعلي للشباب المغربي، لا سيما من أبناء الطبقات الوسطى والهشة، لتمكينهم من اكتساب خبرة ميدانية تسهل عليهم ولوج سوق الشغل بشروط كريمة.

وفي هاذ السياق، نؤكد في فريقنا على ما يلي:

1- توسيع عرض التكوين بالتدرج المهني ليشمل مزيدا من الشعب ومن مهنيي القطاعات الإنتاجية؛

2- تعزيز الملاءمة بين التكوين وحاجيات سوق الشغل عبر إشراك المهنيين في البناء وتحليل المناهج؛

3- إيلاء عناية خاصة للمناطق القروية والنائية من خلال خلق لمراكز قريبة وتكوينات ملائمة للواقع المجالي، تعزيزا لمبدأ العدالة المجالية، وخاصة من جهة درعة- تافيلالت التي لا تزال تحتاج إلى مجهودات إضافية في هذا المجال.

وفي الختام، نحن على يقين تام، السيد الوزير المحترم، أنكم ستواصلون هاذ الورش بنفس الروح التشاركية والنجاعة التي تميزت بتدخلاتكم، لما فيه

[9] **O**ffice de **F**ormation **P**rofessionnelle et de **P**romotion du **T**ravail.

خير شباب بلادنا ومستقبلهم المهني والاجتماعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي ننتقلو للسؤال الآني الخامس وموضوعه "وضعية شباب بدون تعليم ولا تكوين ولا شغل".

الكلمة للسيد الرئيس مبارك السباعي، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السؤال راه طرحو السيد الرئيس، تنتمنى الإجابة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

إيه السيد الرئيس، ما يكون غير خاطرك.

بحال الموضوع ديال (les NEET[10])، الشباب اللي ما عندهمش شواهد وفواحد الوضعية صعبة جدا، هو موضوع عرف واحد التراكم لسنوات، وملي جينا فهاذ الحكومة لقينا ما لا يقل على مليون ديال الشباب اللي كاينين فهاذ الوضعية، أكثر من مليون الشباب اللي في هاذ الوضعية، وإيلا عقلتي كنا خارجين من الأزمة ديال "كوفيد-19"، اللي زادت فاقمت الوضع، ودرنا بعض البرامج آنذاك اللي الهدف منها كان هو إنقاذ ما يمكن إنقاذه ولكن آنيا وفي الحين، الحمد لله هاذيك البرامج أدت الدور ديالها بنجاح، بعد ذلك الحكومة أشرفت على عمل دقيق معمق فيه الخبرة وفيه التشاركية مع القطاعات الوزارية باش تشوف أشنو هو الحل اللي خصنا نعطيو لهاذ الفئة، لقينا:

أولا، على أنه هاذ الفئة لمدة أكثر من 30 سنة، فاش كاين هاذ ما يسمى بالسياسات النشيطة ديال التشغيل، ما عمرها ما تلقاتشي دعم معين من طرف الحكومات المتعاقبة، لأن ربما الأولويات كانت في بلاصة أخرى، فقلنا على أنه يجب أن تحظى هذه الفئة بأولوية خاصة وخصص لها ما يزيد على ملياري درهم في الخطة الوطنية ديال التشغيل ديال الحكومة، كيفاش؟

أنه كل مقاولة تشغل واحد السيد ولا واحد السيدة من غير حاملي الشواهد سوف تستفيد أو يستفيد من الدعم اللي كان تيتقدم لحملة الشواهد فقط، وجربنا هاذ الشي ونجحنا فواحد البرنامج هاذي عامين باش يتشغلو أكثر من 50 ألف ديال الشباب وديال النساء في عدد من الجهات ديال المغرب بهاذ الطريقة هذه، غير دابا بغينا نعممو وبغينا نوصلو لـ 200 أو 300 ألف على حسب يعني الطلب اللي غادي يكون في هاذ المجال.

هاذ الشباب نفسو اللي ما حاصلش على شواهد، اللي ما عندوش هاذ الإمكانيات الدراسية واللي يمكن يكون ضحية ديال الهدر المدرسي، وتنعاود نذكر على أنه في بلادنا راه تقريبا 300.000 ديال الناس اللي خرجو من المدرسة كل عام، الحمد لله، نقصناها شوية دابا ولات 280.000 واحنا غاديين في واحد الاتجاه تناقصي، ولكن تتبقى هاذ الظاهرة صعبة وصعبة جدا.

ولهذا، السؤال اللي كان قبل اللي هو التدرج المهني فيه 100.000 حتى هو موجه لهذه الفئة إجمالا، إيلا مشيتي للبطحة مثلا بفاس باش تشوف المراكز ديال مثلا الصناعة التقليدية، وإيلا مشيتي لواحد العدد ديال يعني القطاعات بما فيها بعض الفنادق في السياحة، ولا فبعض يعني الناس اللي تيخدمو في الفلاحة، غادي تلقى على أن واحد العدد ديال الشباب تيجي وتيبغي، خصو غير الطريقة باش يقدر يولج لسوق الشغل، وهاذي هي الطرق اللي لقيناها والتي سوف نفعلها، إن شاء الله، بشكل حثيث.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، السي الدريسي الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا لا أختلف، السيد الوزير، أنه هاذي تراكمات ديال سنين في الحقيقة، واللي ما كانش واحد المنظور لهاذ الشباب هذا.

اليوم، فعلا دارو واحد المجموعة ديال البرامج اللي هي مهمة، تنتمنى من السيد الوزير أن القضية ديال البرنامج ديال "ورش" واش كان ليه تقييم حقيقي؟ في النجاح ديالو؟ أشنا هوما الإشكاليات اللي عاش؟ أشنا هوما القوة ديالو؟ وكذلك الإشكاليات اللي عاش؟

كذلك، البرنامج ديال "فرصة"، حتى هو بغينا كذلك واش كاين فيه واحد التقييم ديالو، لأنه هاذي إشكالات، بعض الناس تيقولو كاين واحد نجاح كبير، وفي حين أنه أي عمل لا بد غادي يكون فيه ما هو اللي مزيان وكذلك غادي يكون فيه بعض النقصان.

أنا كنتمنى، السيد الوزير، اليوم احنا عندنا قنبلة وخصنا نكونو واقعيين مع روسنا، وهاذ الشي ناقشناه معك، السيد الوزير، عندنا 4 دالمليون و300 ألف اللي تنهضرو عليها اليوم خارج التعليم، ما عندها لا تعليم ولا دبلوم ولا حتى حاجة.

إيلا بقينا تنهضرو بهاذ 40.000 وهاذ 30.000 وغادي نمشيو واحد 50

[10] **N**ot in **E**ducation, **E**mployment or **T**raining.

عام أخرى عاد نلقاو الحلول لهاذ الناس، السيد الوزير، بالخصوص في المناطق القروية والمناطق اللي ما تيشملهاش هاذ التنمية اللي تنشوفو اليوم في مجموعة ديال المناطق.

وهنا كنا تنهضرو دائما على العدالة المجالية، وأنت تتقاسم معايا، السيد الوزير، أن هاذ القضية دالعدالة المجالية كاين فيها إشكال، وحتى هاذي زيدها سنين هاذي كذلك تتعيش هاذ الإشكال.

السيد الوزير،

اليوم، السيد الوزير ديال العدل، الله يجازيه بخير، كان أشار لبعض الفصول اللي تتقيس هاذ الشباب، وتتمنى أننا ما نمشيوش فهذاك التوجه، اللي هو الفصل 303 اللي تيهضر على حامل السلاح، وكذلك تيهضر على المسألة ديال الدراري اللي تيكونو تياخذو واحد النسبة ديال الاستهلاك ديال المخدرات، أو لا تيديرو لهم الاتجار بها، الحيازة والاتجار، وتيمشيو بأربعة شهور، هاذ الوليدات، السيد الوزير، اليوم اللي احنا في التهديد ديالهم وبهاذ الطريقة باش تنهضرو معهم، واش أحنا تصنطنا لهاذ الوليدات، السيد الوزير؟ واش عمرنا جلسنا معهم؟ واش عرفنا الإشكاليات اللي تيعيشو؟

راه إيلا مشينا صيفطناهم لهاذيك المؤسسات السجنية راه تنخرجوهم بشكل آخر، السيد الوزير، وهذا راه خطير جدا، هاذ الوليدات راه وليداتنا كلنا، وهاذي مسؤولية ديالنا جميعا، راه لا نحمل المسؤولية لأحد، هاذي مسؤولية ديالنا من العائلة والوالدين إلى الناس اللي تيسيرو حاليا.

وبالتالي، السيد الوزير، هاذ الوليدات خصنا نتسنطو لهم وخص يكون واحد الورش ديال التسناط، إيلا تسنطنا للقطاعات، رغم أننا كثار فالقطاعات مكاينش فيها واحد الالتقائية، ربما تتعيشو هاذ الشي، السيد الوزير، ويصعب باش غادي تقولوها، احنا تنفهمو بزاف ديال المسائل اللي ما يمكنلهاش تتقال، ولكن، السيد الوزير، الواقع شيء آخر، راه خصنا، السيد الوزير، جميع القطاعات تكون التقائية باش نلقاو حلول ناجعة لهاذ الشباب هذا.

ما يمكنش، السيد الوزير، تهضر ليا على اللي ما عندهومش الشهادات، في حين الكليات اللي تيتخرجو بالشهادات ديالهم تيظل تيدور بالسيفيات ديالو السيد الوزير، شكون اللي يقبط عندو (CV[11])، إيلا ما كانش شي تدخل ولا ما كانش هذا.. على الأقل..

وبالتالي، خصنا نقطعو مع هاذ الشي، السيد الوزير، خصنا نشوفو كيفاش نحاولو أننا نتسنطو لهاذ الوليدات ونلقاو حلول، راه كاين بعض الحلول، راه ما شي كاع ما كاينشاي حلول، كاين حلول ولكن تتبقى واقف علينا وما كاينش تشارك بيننا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي ننتقلو إلى الأسئلة الأربعة الموالية، اللي هي كلها حول "مفتشي الشغل"، تجمعها وحدة الموضوع، لذا غادي نعرضوها دفعة واحدة.

وغادي نبداو بالسؤال ديال السيدة المستشارة المحترمة لبنى علوي لتقديم السؤال.

تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

عن مآل النظام الأساسي لجهاز تفتيش الشغل، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثاني موضوعه "مستجدات وضعية مفتش الشغل".

الكلمة للمستشار المحترم سعيد شاكر من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

عن "مستجدات وضعية مفتشي الشغل"، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثالث موضوعه "تحسين الوضعية الاجتماعية والقانونية لمفتشي الشغل".

الكلمة للمستشار المحترم سماعيل العالوي من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

الكلمة لكم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن ما هي الإجراءات والتدابير التي تقوم بها وزارتكم من أجل تحسين الوضعية الاجتماعية والقانونية لمفتشي الشغل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

[11] ***C**urriculum **V**itæ.*

السؤال الرابع موضوعه "النهوض بأوضاع مفتشي الشغل".

الكلمة للسيد الرئيس المحترم عبد اللطيف مستقيم من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

عن أوضاع هيئة مفتشي الشغل، نسائلكم السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة الأربعة.

تفضل.

إيلا بغيتي هنا مرحبا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكركم على سؤالكم الذي يتعلق بهيئة مفتشي الشغل، وهو سؤال في محله، لأنه هاذ الهيئة ديال تفتيش الشغل راه بدات في 1926، والسنة المقبلة - يعني كان باقي عصر الحماية آنذاك - والسنة المقبلة غادي تقدر تخلد 100 سنة من الممارسة في التراب الوطني.

ولا يعقل لهيئة من هذا الحجم التي تضطلع بدور مهم وأساسي بالنسبة للاقتصاد الوطني، بالنسبة للسلم الاجتماعي، وبالنسبة للتوازن في العلاقة ما بين العمال أو الشغيلة من جهة، وما بين المشغلين، أن تبقى بدون ظروف للعمل، يعني هي فالحقيقة لا تستوي ولا تستقيم مع المهام ديالها في أبسط أبجدياتها.

من هنا جاءت الفكرة منذ فالحقيقة بداية الحوار الاجتماعي المركزي اللي عقلتو كنا درنا الجولة الأولى في أبريل 2022، وكنا درنا أنه ضروري على أنه هاذ الهيئة هاذي، بالإضافة إلى هيئات أخرى في مجالات أخرى، يجب أن تسوى الوضعية ديالها بحيث تضطلع بالمهام ديالها، هاذ الشي ما درناهش فقط من أجل الرمزية، درناه كذلك لأن المهنة ديال مفتش الشغل هي مهنة مؤطرة بعدا قانونا من خلال الفصل الخامس من المدونة ديال الشغل.

وثانيا، لأنه واحد المهنة مؤطرة بشكل معياري عبر الاتفاقيات الدولية أو المعايير الدولية اللي جابتها المنظمة الدولية للشغل.

وزاد من هاذ التأطير مختلف القوانين التي تنص صراحة على تدخل مفتشي الشغل بالإضافة لمدونة الشغل، القانون الأخير الذي ينظم شروط ممارسة حق الإضراب اللي تيقول على أنه باش واحد الإضراب ما يمشيش بعيد، وخص يكون مثلا الصلح أو التصالح، كنعطيو هاذ الإمكانية لمفتش الشغل باش تيدخل وباش تيقدر يقرب ما بين وجهات النظر ما بين الجهة الداعية للإضراب وما بين المقاولة أو رب المقاولة أو المشغل بصفة عامة، باش يقرب وجهات النظر، لأن إيلا ما وقعش الإضراب غيكون أحسن للجميع، خصوصا إيلا كانت واحد المطالب مشروعة اللي خصها يستجاب لها.

إذن هاذي كلها مجموعة ديال المعطيات التي تجعل على أنه مايمكنشاي هذاك النظام الأساسي وهذاك المرسوم اللي كيحدد ما يسمى بديال الجولات، يعني اللي كانو في 2008، ها انتوما حسبو معايا من 2008 يعني لدابا راه داخلين في 17 عام، أنه الوضعية ديال هاذ الناس هاذي بقات وكأنها يعني وكأنه لا شيء تغير في البلاد، خصوصا وعلى أنه العدد ديال المقاولات راه ولا أهم والإشكاليات اللي ولات مطروحة هي ولات أكبر وأكثر بكثير، وراه دزنا عدد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

إذن ما يمكنش هاذ الناس هاذو يبقاو يخدمو فهاذ سميتو..

إذن أشنو درنا؟ درنا الحوار القطاعي، بديناه مباشرة بعد الحوار المركزي، ولكن الظروف ما كانتش مناسبة في ذاك الوقت باش أنه نتوصلو لواحد الاتفاق، بعدا بالنسبة ليا أنا شخصيا كوزير وصي على القطاع يشفي الغليل، لأنه يعني المفتشات ومفتشين الشغل كنتعاملو معهم يوميا وكيقومو بواحد العمل جبار ومهم وكبير، والعدد ديال الإضرابات التي يتم تفاديها والنزاعات الجماعية للشغل التي يتم تفاديها والنزاعات الفردية التي يتم حلها يعني عدد مهم جدا، راه 45.000 مهمة اللي تدارت مؤخرا، اعطات 350.000 ألف ملاحظة، باش تشوفو زعما الكمية ديال العمل اللي كاينة فهاذ المجال.

درنا الحوار القطاعي، وفي الحوار القطاعي نظمناه ووصلنا على أنه فهاذ الجولة الأخيرة ديال أبريل 2024 والعمل اللي درنا مع النقابات الأكثر تمثيلية وكذلك النقابات كلها اللي ممثلة عندنا هنا في مجلس المستشارين، أنه في الحوار الاجتماعي المركزي كانت نقطة من النقاط الأساسية، ولأول مرة كيدخل تفتيش الشغل في الحوار الاجتماعي المركزي ما بقاش فقط قطاعي، باش تفهمو أنه هاذي بالنسبة للحكومة هذه أولوية مهمة.

بعد ذلك، استقبلت النقابات الأكثر تمثيلية اللي عندنا في الوزارة ديالنا، لأن هي اللي كتضطلع بالمهام ديال التأطير النقابي ديال مفتشي الشغل وعندنا فيها بطبيعة الحال (UGTM[12]) و(la CDT[13]) و(UMT[14])، هاذو النقابات بثلاثة اللي عندنا الأكثر تمثيلية في الوزارة، وتم واحد العمل بواحد الشكل معقول، بنيوي، ودرنا واحد اللجنة اللي تكلفت بالصياغة ديال النظام الأساسي المقترح الجديد، وحاولنا أنه فهاذ الصياغة هاذي ندمجو ما بين المرسوم

[12] **U**nion **G**énérale des **T**ravailleurs du **M**aroc.
[13] **C**onfédération **D**émocratique du **T**ravail.
[14] **U**nion **M**arocaine du **T**ravail.

ديال الجولات والنظام الأساسي اللي كان قديم، باش يكون هاذ الشي في المستوى ديال التطلعات، وكنا في الحقيقة منطقيين ومعقولين غير باش هاذ الناس يتعطى لهم الحق ديالها، وإيلا قدرنا نحفزوهم يكون إن شاء الله ذاك الشي.

إذن هاذ العمل هذا شارف على الانتهاء ديالو، وتوضعات واحد العدد ديال المعايير وكيفما كان الوعد ديالنا في الحكومة في الحوار الاجتماعي المركزي، جا الوقت دابا باش هاذ العمل هذا غادي تبت فيه الحكومة بشكل نهائي إن شاء الله، باش نقدرو يكون واحد الجواب إن شاء الله يكون في المستوى ديال التطلعات ديال هاذ الفئة هاذي.

غنزيد على هاذ الشي على أنه 30% ديال الميزانية ديال الوزارة، راه تم تخصيصها لتحسين شروط ديال العمل ولاسيما ديال مفتشي الشغل، وما ننساش الأطباء والمهندسين اللي عندنا، حتى هوما سميتو، أولا شفنا واحد السياسة ديال المقرات، لأن المقرات أنا لقيت في الوزارة في واحد الوضعية زعما لا تليق، مفتش الشغل خصو يستقبل مدير عام ديال شركة قدو قداش وما كيلقاش فين يستقبلو، ما يمكنشاي، بعض المقرات في بعض المدن ذاك الشي في واحد الحالة يرثى لها.

فدرنا، أنا كلفت المدير ديال الموارد البشرية والكاتبة العامة على أنهم يديرو واحد الجولة في المغرب باش يشوفو جميع المقرات ويديرو السرد ديالها، واتفقنا مع وزارة المالية في إطار البرمجة ثلاثية السنوات أننا نتغلبو على هاذ الموضوع تدريجيا.

كذلك، عالجنا بعض الإشكاليات التواصلية اللي كانت مباشرة وآنية، لا يعقل مفتش الشغل خصو يهز الطوموبيل ديالو وخصو يخلص فيها (l'essence) ديالو ويشد الطريق من فاس حتى ميسور على حسابو باش يدير (l'inspection) لواحد المعمل ولا لواحد (l'exploitation)، ولا هذا ومن بعد، ما عندوش حتى تليفون ما كاينش.

فأول حاجة درنا هو جميع مفتشي الشغل والعدد ديالهم 596 راه شغلنا تقريبا 296 مفتش شغل من هاذ 596 غير فهاذ 4 سنين الأخيرة، فهاذوا كلهم هاذو، يعني اعطيناهم يعني على الأقل بعدا التليفون باش يقدرو يتواصلو ويعني (la puce) ديال التليفون باش يقدرو يتواصلو، والآليات ديال العمل، بقى المرسوم لأن هو أولا قبل كل شيء هو اعتراف.

وأنا زعما من هاذ المنبر، تنشكر مفتشي الشغل وكنشكر النقابات الأكثر تمثيلية اللي عندنا في الوزارة، وتنشكر كذلك الجمعية ديال المفتشين ديال الشغل على العمل ديالهم الجاد وعلى الصبر اللي بينوه وعلى الاستمرارية في العمل اللي داروها باش الاقتصاد الوطني تيبقى غادي.

وما ننساش نذكركم على أنه حطينا في الحوار الاجتماعي تعديل مدونة الشغل إن شاء الله ولو يكون تعديل جزئي، ولكن مهم في غضون إن شاء الله ما تبقى من الولاية الحكومية، وغيكون عند مفتشي الشغل واحد العمل مهم خصهم يأديوه باش عاد مدونة الشغل الجديدة إن شاء الله اللي غتدار مع الشركاء الاجتماعيين تقدر تأدي الوظيفة ديالها.

إذن على الأقل يعني أضعف الإيمان أننا نعترفو لهاذ الناس بالحقوق ديالهم، وهي قضية إن شاء الله اللي في القريب العاجل، بعد ما استكملنا العمل مع اللجن اللي قامت بواحد الدور مهم معقول، منطقي، ولكن مستحق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، غادي نعطي الكلمة للمستشارة المحترمة لبنى علوي، تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بداية، لابد أن نشكركم السيد الوزير المحترم على المجهودات التي بذلتموها من أجل إنجاح الحوار الاجتماعي القطاعي، حيث عقدتم سلسلة من الاجتماعات مع النقابات الأكثر تمثيلا والتي كان آخرها اجتماع يوم 27 ماي واجتماع مع الجمعية المغربية لمفتشي الشغل بتاريخ 30 ماي 2025، إضافة إلى اجتماع اللجنة التقنية بمراجعة النظام الأساسي الخاص بجهاز مفتشي الشغل.

هذا الجهاز يعتبر حجر الزاوية لضمان احترام تشريعات الشغل وتعزيز الحقوق الاجتماعية والمهنية داخل فضاء المقاولة، حيث يلعب دورا محوريا في حفظ استقرار المناخ الاجتماعي، الذي يعد الأساس لبيئة عمل متوازنة ومتماسكة تضمن حقوق الأجراء، فضلا عن ضمان استمرارية مردودية المقاولة وتفادي عدد هام من الإضرابات.

كما ينهض هذا الجهاز بأدوار أساسية بمرافقة مجموعة من الأوراش الوطنية ذات الأولية، على رأسها ورش الحماية الاجتماعية وتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، فضلا عن مساهمته في إنجاح سياسة التشغيل التي تشرف عليها وزارتكم، ناهيك عن الدور المحوري في إفراز النقابات الأكثر تمثيلا، وفي إنجاح الحوار الاجتماعي، خاصة على صعيد المقاولة.

وبالمناسبة، نجدد مطالبتنا بضرورة إعادة النظر في الترسانة القانونية المنظمة للانتخابات المهنية قصد إفراز تمثيلية حقيقية وكذا إخراج قانون النقابات المهنية.

السيد الوزير المحترم،

لأجل كل ما سلف ذكره، يستحق هذا الجهاز اليوم تحفيزا حقيقيا يترجم الاعتراف العميق بأدواره ومسؤولياته المتنامية، ويمكنه من الاستجابة بفعالية وكفاءة لحجم المهام المنوطة به مع توفير متطلبات الاستقلالية والجودة والتحصين السوسيو-اقتصادي، ليكون بذلك ركيزة متينة لتعزيز استدامة

النظام الاجتماعي والاقتصادي.

وفي هذا الإطار، نؤكد السيد الوزير المحترم، على أهمية التشريع بإخراج مرسوم النظام الأساسي الخاص بهيئة تفتيش الشغل، بما يضمن النهوض بأوضاع العاملين بهذا الجهاز وبأثر رجعي، في خطوة إيجابية طال انتظارها، تعبر عن إرادة مشتركة لتمكين الجهات والارتقاء بأدواره، ونؤكد على أهمية التمسك بالأثر الرجعي لمشروع النظام الأساسي لما له من أثر جوهري في الاعتراف بالدور الكبير الذي يقوم به المفتشون.

وفي الختام، إذ نؤكد على أهمية جهاز تفتيش الشغل، فإننا لا ننسى باقي موظفي القطاع الذين يستحقون منكم التفاتة خاصة للنهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وتمكينهم من جميع وسائل العمل والرفع من التحفيزات نظير تضحياتهم وتفانيهم في العمل.

ونلتمس منكم، السيد الوزير المحترم، تسريع برمجة النظام الأساسي في أقرب مجلس حكومي قبل العطلة الصيفية لضمان تطبيقه بشكل مستعجل، لما له من أثر بالغ في تحقيق العدالة والإنصاف بين المفتشين وتعزيز التزام الجهات بأدواره ومسؤولياته المتزايدة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

كذلك في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم سعيد شاكر، تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

داخل بيئة المقاولة، مفتشو الشغل عندهم واحد الدور مهم جدا من أجل تعزيز السلم الاجتماعي ومن أجل كذلك تعزيز الاستقرار في سوق الشغل أو سوق العمل.

كمثال على ذلك، نعطيو في سنة 2024 يعني قاموا بمعالجة ما يزيد على 24.000 نزاع شغل وتفادي حوالي 500 إضراب في حوالي 500 مقاولة.

السيد الوزير المحترم،

الوضعية غير المطمئنة لجهاز التفتيش أنتم على علم بها، لذا قمتم باجتماع وزارتكم قامت باجتماع مع هيئات ممثلي الهيئات النقابية، أنتم مشكورون على ذلك، واتفقتم على ما يلي:

- أولا: إبداء حسن النية لإعداد الصيغة النهائية لمشروع النظام الأساسي لمفتش الشغل؛
- ثانيا: إعداد دليل المساطر والإجراءات؛
- ثالثا: إعداد برامج الدورات التكوينية؛
- رابعا: لمراجعة مرسوم التعويضات والمنح والرفع من هذه المنح.

السيد الوزير المحترم،

هاذ الوضع يعني غير مطمئن نتاع جهاز التفتيش أنتم - كيفما قلت سابقا على علم به - من حيث ضعف عدد المفتشين، من حيث أن هؤلاء المفتشون يعانون من العنف اللفظي من بعض المشغلين، يعانون كذلك من بعض الملاحقات القضائية، ممكن يوصلو حتى لـ (troisième âge)، ديالهم يعني التقاعد ويبقاو متابعين في غياب ديال حماية الدولة لهذا الجهاز ديال التفتيش.

السيد الوزير،

أنتم على علم كذلك بأن مقرات العمل ديال جهاز التفتيش غير لائق، يعني بغينا جهاز ديال التفتيش يكون عندو واحد المقر يكون لائق، مقر العمل يكون لائق.

لذا، في فريق التجمع الوطني للأحرار نقترح ما يلي:

- نطالب برقمنة جهاز التفتيش وتطوير الإدارة الإلكترونية؛
- نطالب كذلك بتأهيل مقرات العمل اللائق؛
- نطالب كذلك برفع عدد مفتشي الشغل، والرفع من كفاءتهم؛
- نطالب كذلك بتعزيز آليات التفاعل مع الأجراء؛
- وأخيرا، كنا ولا زلنا نطالب بإصلاح مدونة الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

كذلك، في إطار التعقيب، غادي نعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم سماعيل العالوي، تفضل.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

إن الوضعية التي يعيشها مفتشو الشغل اليوم تعكس بوضوح الإشكالات المرتبطة بتقدير دور هؤلاء الموظفين الذين يحملون على عاتقهم مسؤولية حماية حقوق العمال وضمان تطبيق قانون الشغل.

هذا التجاهل المتعمد لمطالبهم المشروعة يكشف عن تناقض صارخ بين الخطابات الرسمية التي تتحدث عن العدالة الاجتماعية، وبين الواقع المعاش لمن يفترض أن يكونوا حراس هذه العدالة.

فليس من العدل أن نطالب مفتشي الشغل بمراقبة تطبيق الحد الأدنى للأجور في المؤسسات، بينما هم أنفسهم يعانون تدني أجورهم وغياب التحفيزات المادية التي تليق بطبيعة مهامهم الحساسة.

كيف يمكن لمفتش يتقاضى راتبا هزيلا أن يواجه أرباب العمل المتنفذين ويفرض عليهم احترام حقوق العمال؟

إن هذا التناقض يخلق بيئة خصبة للفساد ويقوض مصداقية المؤسسة برمتها.

إن استمرار تجاهل مطالب هذه الفئة المهنية يندرج ضمن منطق سياسي واضح يهدف إلى إضعاف أجهزة الرقابة الاجتماعية لصالح أصحاب رؤوس الأموال، فعندما تكون أجهزة التفتيش ضعيفة ومهمشة، تصبح المؤسسات الاقتصادية قادرة على التلاعب بحقوق العمال دون خوف من المساءلة.

إن معالجة هذه الوضعية تتطلب إرادة سياسية جدية وليس مجرد وعود جوفاء، ويجب إعادة النظر في الهيكل الأجري لمفتشي الشغل بما يتناسب مع أهمية دورهم، وتوفير التكوين المستمر والوسائل اللوجيستيكية اللازمة وضمان استقلاليتهم في أداء مهامهم، دون تدخلات سياسية أو اقتصادية.

إن أي تأخير في معالجة هذه القضية سيعتبر تواطؤا مع منطق الإفلات من العقاب الذي يسود في علاقة الشغل.

إن مفتشي الشغل هم حراس العدالة الاجتماعية في أماكن العمل وإهمالهم يعني إهمال حقوق ملايين العمال الذين يعتمدون على هؤلاء المفتشين لحمايتهم من استغلال أرباب العمل.

إن استمرار هذا الإهمال سيؤدي حتما إلى تفاقم التوترات الاجتماعية وتقويض السلم الاجتماعي، الذي تدعي الحكومة الحرص عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار كذلك التعقيب غادي نعطي آخر متدخل في هذه النقطة لعبد اللطيف مستقيم.

تفضل السي عبد اللطيف.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

بداية، نشكركم السيد الوزير على جوابكم القيم.

كما نغتنمها فرصة لنثمن كل المجهودات والدينامية التي يعرفها تدبير القطاع الذي تشرفون عليه بصفة عامة.

السيد الوزير،

لقد أثار فريقنا في أكثر من مناسبة واقع هيئة تفتيش الشغل خلال هذه الولاية التشريعية، واليوم أيضا مازال هذا الواقع يثير قلقنا، ليس فقط لأن مواجهة الاستمرار في استغلال الضعف والهشاشة الاجتماعية لفئة عريضة من الشغيلة التي تحرم من حقوقها، كالحد الأدنى للأجر والتصريح لدى الضمان الاجتماعي وغيرها من الحقوق المشروعة، يتوقف على هاذ الجهاز، ولكن الأدهى من ذلك والأهم هو أن الإكراهات والصعوبات والمضايقات والتهديدات الكثيرة التي تواجه الشغيلة في المعامل والمصانع والضيعات ومختلف أماكن العمل، تتطلب جهازا قويا للتفتيش، جهازا يضطلع بمهامه كاملة لضمان تطبيق قوانين الشغل.

وهو الهدف الذي لن يتحقق إلا عبر إخراج نظام أساسي محفز ومنصف لجميع مكونات الجهاز، يستجيب لمطالبهم ويرقى إلى مستوى تطلعاتهم، ويعزز منسوب الثقة لديهم، وعبر تعزيز هاذ الجهاز ومده بالموارد البشرية الكافية وتمكينه من كافة الوسائل المادية واللوجيستيكية الحديثة لمباشرة مهامه.

كما تعلمون، السيد الوزير، فإن نظام تفتيش الشغل يشكل إحدى الدعامات الأساسية لإدارة العمل ويحظى بمكانة خاصة في مختلف التشريعات الوطنية والدولية، بما فيها الاتفاقيتين رقم 81 و129 الصادرتان عن منظمة العمل الدولية حول تفتيش الشغل، اللتان تشكلان الإطار القانوني المؤطر لعمل جهاز تفتيش الشغل، والتي صادقت عليه بلادنا.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نجدد تضامننا الكامل مع المطالب المشروعة لهيأة تفتيش الشغل، ونؤكد على أهمية إخراج نظام أساسي جديد، يأخذ بعين الاعتبار ما تم التداول بشأنه خلال اللقاءات التي تم عقدها مع النقابات، خلال جولات الحوار القطاعي، وخاصة ما تم الاتفاق عليه في جولة 11 أبريل 2025 و27 ماي 2025، نظام أساسي يتجاوز نقائص نظام 2008 الحالي.

وبالطبع، فإن موضوع هيئة تفتيش الشغل يستدعي بالضرورة الحاجة الملحة إلى تعديل العديد من مواد مدونة الشغل، بما يضمن كرامة الشغيلة ويعزز حقوقها وحريتها النقابية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

فيما تبقى لكم من الوقت، إذا ما رغبتم في ذلك.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيد الرئيس،

بعجالة يعني هاذ الشي باش كملتو السيد المستشار واللي جاء في المداخلات هو مهم.

الأساس هو عندنا واحد الشريحة، واحد الهيئة تدير واحد العمل وطني مواطن، هاذ العمل عندو شقين، شق اجتماعي، سلم اجتماعي، الدفاع على حقوق الشغيلة، الناس ما يظلموشاي، باش القانون يتنفذ، والقانون يتنفذ بواحد الشكل واضح.

كاين بعض النقائص في مدونة الشغل وأنتوما تتعرفوها، ملي تنديرو جميع النقاشات تنقولو هاذي ما كتطبقش وهاذي كتطبق، هاذي ما كتطبقش، فالقرار اللي اخذيناه مجموعين هو على أنه خصنا نعالجو هاذ النقائص ذات الأولوية باش بعدا تولي عندنا واحد مدونة الشغل تطابق العصر اللي احنا فيه وهاذ الوقت اللي احنا فيه، مزيان.

الحاجة الثانية هي اقتصادية، لأن مفتش الشغل إيلا دار واحد العمل

ماشي ديال التفتيش، ولكن ديال الوساطة باش المنازعات ما يكونوش، باش يكونو أكبر عدد ممكن ديال اتفاقيات الشغل الجماعية اللي هي من الأهداف المهمة اللي عندنا فالحكومة، هاذ الشي هو اللي كيجعل أن المناخ ديال التشغيل والمناخ ديال الشغل كيتطور وكيتقدم وكيكون واحد التوازن ما بين المشغل وما بين الشغيلة.

إذن قلنا هاذ الشي ما يمكنش يتدار إيلا ما اعطيناش لهاذ الناس الإمكانيات ديالهم.

أما بالنسبة اللي جا في بعض المداخلات على أنه ما غاديش نعلق عليها، هاذ الشي يمكن في زمن سابق، احنا راه اخذينا هاذ الشي بشكل جدي ودرنا العمل ديالنا، وراه درناه معكم، وراه أنتوما أهل.. أنتوما موالين البلاد كيف ما تنقولو، النقابات أنتوما اللي تدافعو على هاذ الشريحة هاذي قبل من أي واحد آخر، وأنا كوزير وصي على القطاع ما يمكن لي إلا ننصت ليكم، والدليل على أننا درنا هاذ الشي فالحوار الاجتماعي المركزي.

إذن، لما سوف يأتي من الأيام إن شاء الله، هذاك العمل اللي قمنا به دابا راه كملناه، غادي نبتو فيه وغادي نعاودو معكم اجتماع أخير ديال التدقيق في بعض الأمور قبل ما ندفعوه فالمسالك ديالو إن شاء الله، حسب الالتزام اللي اخذاتو الحكومة، ماشي أنا اللي اخذيتو بوحدي، الحكومة كلها فالحوار الاجتماعي والبلاغ اللي دارت رئاسة الحكومة عشية فاتح ماي اللي كياخذ واحد الالتزام واضح لفائدة هاته الهيئة، لأنها تستحق كيف ما هيئات أخرى هي تستحق وكيف ما حتى هي عملت هاذ الحكومة على إنصافها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال العاشر وهو آخر سؤال فهاذ القطاع، موضوعه "وضعية سوق الشغل ببلادنا".

هذا السؤال من طرف المستشار المحترم محمد بن فقيه من التجمع الوطني للأحرار.

تفضل الكلمة لكم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

عن وضعية سوق الشغل ببلادنا نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وضعية سوق الشغل في بلادنا عرفت تحسنا طفيفا فهاذ السنة هاذي بالمقارنة مع السنة الماضية، تم خلق أزيد من 350 ألف منصب شغل وتم تدمير 70 ألف منصب شغل خصوصا فالقطاع الفلاحي، مما أعطانا واحد الخلق ديال صافي ديال 288 ألف بالضبط منصب شغل، يعني هاذو الإحصائيات ديال المندوبية السامية للتخطيط.

نفس الفترة في السنة الماضية كان عندنا تدمير 80 ألف منصب شغل في الصافي، يعني دابا 288 ألف الحمد لله اللي تخلقو، بحال هاذ الوقت العام اللي فات كان ناقص 80 ألف، هذا إن كان يدل على شيء فإنما يدل على أنه واحد العدد ديال القطاعات بدات كتعطي الثمار ديالها، وهاذيك نسبة النمو اللي درنا العام اللي فات ولو أنها متواضعة بالنسبة لهاذ نسبة النمو اللي احنا إن شاء كنتوقو إليها في سنة 2025 والسنة المقبلة بدات كتعطي الثمار ديالها.

كذلك، العمل اللي درناه بصفة عامة في الحوار الاجتماعي، العمل اللي درناه في تثبيت السلم الاجتماعي حتى هو أعطى واحد الدور مهم باش هاذ مناصب الشغل ما تمشيشاي، لأن ملي كتشوفو الأرقام ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كتلقاو على أنه الناس اللي بقاو فخدمتهم أكثر من 11 عام راه فايتين 60% ديال الناس المسجلين فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

بطبيعة الحال، هاذ الشي كيبقى إيلا جينا فرقنا ذاك 288 ألف كنلقاو 216 ألف كاينة فالخدمات، 80 ألف تقريبا كاينة تقريبا كاينة فالقطاعات ديال الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية، 50 ألف كاينة فالبناء والأشغال العمومية، إذن هاذو أرقام مشجعة، ولكن ما ننساوش أنه رغم هذا التقدم وبالنظر إلى الإشكاليات اللي كانت عندنا فالسنوات الماضية والفقدان اللي كان ديال مناصب شغل مهمة، خصوصا فالعالم القروي، مازال خصنا نبذلو مجهود، ولهذا عندنا خارطة الطريق الحكومية اللي فيها 15 مليار ديال الدرهم، واللي بالإضافة للأمور اللي تكلمت عليها قبيلة وهي التدرج المهني وهي دعم التشغيل ديال غير حاملي الشواهد، ولكن حتى الناس اللي عندهم الشواهد بحال كيف ما جا في الكلمة ديال الأخ من الفريق الحركي قبيلة، راه كلهم، هاذ الفئات كلهم، نصب أعين الحكومة.

وغنزيدو برنامج جديد اللي غادي فيه مليار ديال الدرهم خاص بصغار المقاولين، ماشي صغار المقاولين اللي بغاو يديرو مشروع لأول مرة، الناس اللي كاينين واللي بغاو يدخلو من القطاع غير مهيكل للقطاع المهيكل، أو لا اللي بغاو يقويو العمل ديالهم، إذن هاذو كلهم داخلين في الأولويات ديال الحكومة واحنا تنبذلو جهدنا والحمد لله نتمناو من سيدي ربي ما يخيبش رغم أن الوضعية ما ساهلاش.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

ذيك الأرقام اللي تكلمت عليها اليوم، وهاذ التحسن ولو أنك اعتبرته بأنه طفيف طبعا عندو مردودية كبيرة من حيث الحركية ديال الاقتصاد الوطني.

اليوم، آخر حاجة تكلمت عليها السيد الوزير هي النسيج المقاولاتي وهاذوك المقاولات الصغيرة.

اليوم، اللي خصنا نوقفو عليه بكل يعني بكل دقة هو أن النسيج المقاولاتي فبلادنا اليوم هاذيك المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة هي اللي تتشغل 86%، وهاذي نسبة المعدل ديال واحد 10 ديال الأجراء فكل مقاولة.

ملي تنجيو للقضية ديال هاذ الفرص ديال الشغل، تنلقاو بأن هاذ الشركات، يعني الثبات ديال هاذ الشركات المتوسطة، النسب في الحقيقة هي لا توازي ما هو في خارج بلادنا.

تنتكلمو اليوم على هاذ المضاعفة اللي وصل لها الشغل 24% في بلادنا، مقارنة مع 65% بالنسبة لهاذ المقاولات المتوسطة، يعني أن المقاولة تتكون خدامة ومدوزة واحد المدة ديال 15 عام، النسبة ديال النمو ديال عدد الفرص ديال الشغل اللي تتقدر توفرها هاذ المقاولة لا يواكب النسبة ديال هذا..

أما إيلا جينا للمقاولات الكبرى، للأسف ها هي تتنتج تساهم بواحد الناتج مهم جدا فالاقتصاد دالبلاد، ولكن فيما يتعلق بفرص الشغل ذاك الشي قليل.

إذن الرهان اليوم باش نكونو زعما واضحين على مسألة كاينة في التقدير ديالي، هي أننا هاذوك المقاولات الصغيرة والمتوسطة هي الرهان الكبير.

إيلا أضفنا لها القطاع غير المهيكل إيلا حاولنا ندمجوه حتى هو في الحركية الاقتصادية ونحاولو نتبعوه ونواكبوه، وهاذ الرقم اللي اعطيتي ديال 15 مليار اللي فيها واحد 12 مليار موجهة للاستثمار فيها واحد 2 دالمليار للعالم القروي، فيها واحد مليار.. هاذي كلها خطوات أن الحكومة عندها واحد التصور، واحد خارطة طريق لـ 2030، واحنا ما يمكن إلا نثمنو هاذ الشي.

ولكن أنا بغيت واحد الرهان آخر اللي بغينا نتكلمو عليه هو الرهان ديال الإصلاح التشريعي ديال المدونة ديال الشغل، أنا في التقدير ديالي أن المدونة اليوم أصبحت عائقا في التشغيل بلادنا، سواء فيما يتعلق بتوفير فرص الشغل، وفيما يتعلق بالمردودية والإنتاجية، لا بالنسبة للمقاولات الأجنبية اللي تتجي تبغي تشتغل في المغرب أو لا حتى المقاولات المغربية اليوم.

وتنقولها بكل صدق اليوم، هذاك المفهوم اللي كان عندنا اليوم اللي كان عندنا هاذي زمان وسنوات، اهنا تنتكلمو على الطابع الحمائي لقانون الشغل، المفهوم هاذ المفهوم ديال الطابع الحمائي خصو يتطور اليوم، ما خصناش نشوفو غير من واحد الزاوية ديال الأجير ولا.. بالعكس خص تنشوفوه من الزاوية ديال المقاولة، فين كاينة المصلحة نتاع المقاولة؟ فين خصنا نمشيو اليوم ونحن نضع تشريعا جديدا اللي غادي لها.

وأنا تنظن بأنه ربما تعطلنا شي شوية السيد الوزير، فيما يتعلق بالقضية ديال الإصلاح ديال مدونة الشغل لأنه ما بقاش لنا بزاف، والزمن السياسي احنا على مشارف هذا ديالو.

ولذلك أنا تنظن، وهاذ الإصلاح اللي درنا اليوم ديال إصلاح الإضراب، قانون الإضراب اللي خرجنا تنظن بأننا بإمكاننا مازال أننا نخرجو هاذ المدونة ديال الشغل.

اليوم عقد الزواج، الإنهاء ديال العقد كان عندنا إشكال اليوم في هذاك العقد المحدد المدة، لأنه ما تنفهمش انا الإنسان اليوم عندو جميع الإمكانات أنه يشتغل ويتخلص في هذا، ولكن ملي كتجي تنهي عقد الشغل كأننا في عقد زواج كاثوليكي، اليوم المرأة اللي غادي تطلقها واسمحو ليا على هذا، ربما تاخذ أقل من ذاك الشي اللي تياخذ الأجير اللي تيشتغل 20 عام، هاذي تزوجت... تتاخذ قل من 20 مليون لاخر قد تياخذ 40 و50 مليون.

إذن خصنا نفكرو كيفاش .. العلاقة والمراكز في العلاقة الشغلية باش يكون النوع من التوازن اللي غادي يخدم التنمية ديال الاقتصاد ديال بلادنا والمقاولة المغربية.

شكرا ومعذرة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

في الحقيقة، هذا الموضوع مهم وعليها درناه في الحوار الاجتماعي ديال أبريل، وعليها كانت واحد الإرادة قوية، سياسية على أنه رغم ما بقشاي بزاف في الولاية الحكومية أننا نعالجو الاشكالية ديال مدونة الشغل، باش نعالجو الحيف اللي كاين فواحد عدد الفئات، ونشوفو الإشكالية اللي مطروحة على مستوى المقاولة.

ولكن، باش نختم نشوفو كذلك بعض الفئات ديال المجتمع اللي ما داخلاش فهاذ العلاقة الشغلية نهائيا، الناس اللي محتاجين العمل عن بعد، الناس اللي محتاجين العمل الجزئي، الناس اللي محتاجين يعني العمل في المنصات، اللي ما هو خدام بالصالير ما هو ماكاين حتى في شي بلاصة.

إذن هاذو هوما الاشكاليات المطروحة وغادي نبداوها، إن شاء الله، ونطلبو الله التوفيق باش قبل نهاية السنة تكون شي حاجة واقفة على رجلها فهاذ المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وغادي نبداو الآن بالأسئلة الآنية الأربعة الموالية الموجهة لكتابة الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، طبعا المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بخصوص المناظرة الوطنية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تجمعهم وحدة الموضوع، لذا غادي نعرضهم دفعة واحدة، وغادي كذلك يكون جواب واحد.

والبداية مع سؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "مخرجات المناظرة الوطنية الأولى حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني".

الكلمة للسيد المستشار المحترم عبد الرحمان ابليلا.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هاذ السؤال عندو واحد الراهنية وكان من الضروري أنه يتطرح مباشرة بعد احتضان مدينة ابن جرير المناظرة الخامسة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تحت الرعاية ديال صاحب الجلالة نصره الله.

طبعا كلنا تبعنا كيفاش تم التهييء لهاذ المناظرة بإتقان، وتبعنا المخرجات ديالها والتوصيات ديالها، هاذ المناظرة كانت عندها واحد الرمزية كبيرة وواحد الأهمية لسببين أساسيين، السبب الأول أنه احتضنتها الجامعة ديال محمد السادس متعددة الاختصاصات التقنية بابن جرير، تنعرفو هاذ الجامعة هي متخصصة في العلوم وفي التكنولوجيا وفي العلوم الاجتماعية، وهي تتركز على البحث العلمي وعلى الابتكار وعلى التأثير ديالها الإيجابي في التنمية في المغرب وأفريقيا.

وبالنتيجة تنفترضو بأن هاذ الموضوع ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني غيكون واحد من المجالات المهمة اللي غادي تشتغل عليها هاذ المؤسسة الرائدة جدا، واللي غادي تمكن تكون فرصة باش تعطيها واحد البعد، هاذ القطاع يعطي واحد البعد كبير طبعا.

والرمزية الثانية، هي أن هاذ المناظرة تتجي في واحد الوقت تيعرف فيه هاذ القطاع ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني واحد الزخم، وواحد الأهمية كبيرة، طبعا أنا ما تنعتقدش بأن كاين شي واحد تيشتغل اليوم في هاذ القطاع وما تيحسش بالإيجابيات ديال الإجراءات ديال واحد السلة ديال الإجراءات اللي اتخذتها الحكومة فهاذ الإطار.

وأنا بالمناسبة تنحيي الحكومة وتنشكرها لأنه خلقت واحد الكتابة ديال الدولة اللي ولات متفرغة واللي اعطات، تبارك الله، واحد الحيوية كبيرة في هاذ الإطار.

وبالتالي، المناظرة كانت مناسبة باش نقيمو هاذ الإجراءات اللي اتخذت في هاذ الإطار، باش نرجعو للمناظرة كان طبعا واحد المجموعة ديال المخرجات، واحد المجموعة ديال التوصيات، احنا هاذي مناسبة باش نعرفوها، ولكن مناسبة أيضا باش نعرفو كيفاش غادي يتم تفعيل هاذ المخرجات وهاذ التوصيات، السيد الوزير.

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثاني موضوعه "مخرجات المناظرة الوطنية الأولى حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بابن جرير".

الكلمة للسي حسن شميس، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حول مخرجات المناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني موضوعه "مخرجات الدورة الخامسة للمناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، لمحمد حلمي من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

السيد كاتب الدولة، في الحقيقة احنا في الفريق الاستقلالي تبعنا المناظرة عن قرب، ولكن السيد كاتب الدولة بغيناكم تعطيونا المخرجات ديالها وفين وصلات والتوصيات اللي خرجتو بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السؤال الآني الرابع والأخير، أعتقد طبعا، وموضوعه "المناظرة الوطنية الأولى حول الاقتصاد والاجتماعي والتضامني"، للسيد الرئيس المحترم عبد الكريم شهيد من مجموعة الدستوري الديمقراطي، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لقد أضحى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اليوم ركيزة أساسية ضمن المنظومة الاقتصادية الوطنية لما له من دور محوري في تعزيز التنمية المستدامة، لا سيما من خلال تمكين الفئات الهشة والمعرضة للمخاطر من الإدماج في سوق الشغل، وتوفير فرص العمل اللائق وتكريس التمكين الاقتصادي ودعم المساواة بين الجنسين.

وفي هذا الإطار، نود اليوم الإطلاع من خلالكم على أهم مخرجات المناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وعن رؤية وزارتكم في تفعيل هذه المخرجات.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

الكلمة لكم.. بغيتو تفضلو، ياالاه تفضل السيد الوزير.

السيد لحسن السعدي، كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السلام عليكم، السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين الأفاضل،

أولا، أشكركم جزيل الشكر على طرح هذه الأسئلة التي تجمعها وحدة الموضوع، حول هاذ الموضوع الهام اللي هو المناظرة الوطنية الخامسة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني اللي احتضنتها الجامعة الرائدة كما تفضلتم، جامعة محمد السادس المتعددة التخصصات التقنية بابن جرير يومي 17 و18 من شهر يونيو المنصرم، واللي حظيت بالرعاية ديال سيدنا الله ينصرو لهاذ الموضوع الهام اللي هو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اللي طرحتو في الأسئلة ديالكم وفي المداخلات ديالكم، ودائما داخل هاذ القبة كاين الاهتمام بهاذ الموضوع ديال الصناعة التقليدية وبالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

هاذ المجال اللي اليوم عند الحكومة، هاذ الحكومة اللي تتعمل من أجل التفعيل ديال المشروع الملكي ديال تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، تتعطي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني اليوم واحد الأهمية اللي هو كبرى.

بلادنا، بفضل سيدنا الله ينصرو، منذ توليه عرش أسلافه المنعمين، اعطى واحد الدفعة قوية للعمل التعاوني، للتعاونيات لهاذ الشبكة المهمة اللي اليوم كتوفر عليها بلادنا من نسيج منظمات تتعمل في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

بلادنا اليوم أصبحت رائدة في المجال ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وكيتضرب بها المثل على المستوى الدولي، تنتوفرو اليوم على أزيد من 61.000 تعاونية، أزيد من 800.000 منخرطة ومنخرط، أزيد من 7000 تعاونية نسوية، أزيد من 72.000 من النساء المغربيات اللي كيشتغلو في هاذ التعاونيات واللي كيساهمو اليوم في الناتج الداخلي الخام بأزيد من 2.5% يعني عمل جبار.

هاذ التعاونيات اليوم تيشتغلو في واحد العدد ديال المجالات، ماشي فقط في تثمين المنتوجات المجالية، ولكن اليوم تنلقاو التعاونيات في مختلف المجالات، في الإعلام، في التواصل، في التدبير، وفي الطاقات المتجددة وفي تدبير النفايات، تنلقاو تعاونيات فالمجال ديال الصحة، تعاونيات فالمجال ديال التعليم، هاذ المجال اليوم تينتظر منا نعطيوه هاذ الاعتناء وهاذ الاهتمام ديال الحكومة، والشي اللي عملناه ونظمنا هاذ المناظرة اللي هي المناظرة الخامسة وحطينا ليها مجموعة من الأهداف:

أولا، أنه نجيبو مختلف الفاعلين، كنعرفو بأنه هاذ المجال ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فيه مجموعة من المتدخلين، فيه القطاع ديال الصناعة التقليدية، فيه قطاعات حكومية، فيه مجموعة من القطاعات الوزارية، فيه كذلك المؤسسات ديال الجهات، فيه المجتمع المدني، فيه مؤسسات عمومية، فيه شركات خاصة اللي كتعمل من أجل أنها تعاون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

فبالتالي، كان ضروري أنه نجلسو جميع وناقشو السبل ديال أننا نرفعو من تعزيز القدرات ديال الفاعلين فقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وكذلك نشوفو أشنو هوما الإشكاليات فالتمويل، أشنو هوما الإشكاليات فالجانب القانوني، هاذ الاستراتيجية اليوم اللي تنتوفرو عليها استراتيجية عشرية محتاجة للتحيين، محتاجة أننا نقاشوها مع جميع المؤسسات المنتخبة وكذلك المؤسسات اللي كتدخل واللي كتهتم بهاذ الجانب.

فبالتالي تنشكر جميع المساهمين فالإنجاح ديال تلك المناظرة واللي حضرو ليها أزيد من 1200 مشارك ومشاركة، 45 من الشركاء المؤسساتيين والخواص، أزيد من 90 خبير دولي، أزيد من 20 دولة شقيقة وصديقة، تم تأطير فعاليات المناظرة من قبل أزيد من 140 مؤطر ومتدخل من داخل المغرب وخارجه.

تم تنظيم مجموعة من جلسات العمل الموازية من ورشات عمل (les Masters Class)، دورات تكوينية، لقاءات ربط الأعمال والشركات (B to B[15]).

تم تخصيص مجموعة من الأجنحة اللي كانت ديال التعاونيات، ديال المؤسسات العمومية، ديال الجمعيات التنموية، والحمد لله أنه أزيد من 115 تعاونية اللي جات عرضت التجارب ديالها الرائدة.

شهدت الجلسة الافتتاحية حضور ديال السيد رئيس الحكومة ووفد وزاري مهم، وتم التوقيع على 15 اتفاقية شراكة وتعاون بين كتابة الدولة وعدد

[15] **B**usiness to **B**usiness

من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والخاصة المتدخلة فالمجال ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهاذ الاتفاقيات المهمة جدا كانت الغاية منها هو نخلقو واحد الالتقائية، لأن هاذ الموضوع هذا كيف ما قلت فيه المتدخلين خص واحد الالتقائية ديال هاذ السياسات العمومية

وكذلك كان من المهم جدا الحضور ديال السيدة والسادة رؤساء الغرف المهنية اللي كذلك اليوم في إطار هاذ الدينامية اللي تيشهدها القطاع وفي إطار العقد البرنامج اللي تيربط بين كتابة الدولة وبين السيدة والسادة رؤساء الغرف المهنية، اليوم تيتبناو معنا مشكورين هاذ القطاع ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باش ندفعو به.

هاذ المناظرة اللي عرفت نقاش مهم أفرزت مجموعة من التوصيات على المستوى التنظيمي والمؤسساتي:

- ✓ كاينة التسريع بوتيرة إخراج إطار تشريعي وتنظيمي حديث ومنسجم قادر على تثمين دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وجعله رافعة تنموية؛
- ✓ اعتماد منظومة مؤسساتية كفيلة بضمان شفافية وحكامة الاقتصاد الاجتماعي؛
- ✓ تعزيز دور الغرف المهنية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- ✓ تبسيط المساطر المتعلقة بإحداث منظمات الاقتصاد الاجتماعي؛
- ✓ الرفع من حكامة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال وضع سجل وطني يحصر جميع المنظمات التي تتوفر على الشروط القانونية؛
- ✓ اتخاذ إجراءات قانونية ومؤسساتية لضمان مساهمة كافة الفاعلين الجهويين في تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

على المستوى الاستراتيجي: كانت توصيات مهمة خاصة ما يتعلق بـ:

- ✓ تحيين الأهداف ديال الاستراتيجية العشرية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- ✓ الاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني كقطاع اقتصادي استراتيجي قائم بذاته، قادر على المساهمة في إنتاج الثروة الوطنية؛
- ✓ جعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني آلية تنموية من أجل تقليص التفاوتات الاجتماعية؛
- ✓ مأسسة التقائية السياسات القطاعية.

على مستوى الدعم والتمويل: كانت التوصيات مهمة من أجل توفير الإمكانيات اللازمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل خلق المزيد من فرص الشغل وبلوغ هدف 50.000 فرصة شغل عمل إضافية في غضون السنوات المقبلة.

على مستوى التسويق: كانوا توصيات اللي تهم تعزيز أماكن ونقط التسويق والبيع ديال هاذ المنتوجات ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الصناعة التقليدية، وإلزام القطاعات العمومية بوضع برنامج عمل يهدف إلى تعزيز التحول والرقي في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

على مستوى البعد الترابي: ربط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالخيار الجهوي وإنشاء أقطاب جهوية مع الجهات للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

هاذو مجموعة من التوصيات اللي اليوم غادي نوضعو هدف خلال هاذ المرحلة ديال أنه نفعلوها عن طريق، أولا، الشراكة مع الغرف المهنية اللي غادي يتبناو معنا هاذ الموضوع هذا من أجل التفعيل ديالو ميدانيا مع السيدة والسادة رؤساء الجهات، لأنه القانون أناط بهم هاذ الاختصاص مع المؤسسات المنتخبة محليا.

مع القطاعات الوزارية المعنية غادي نوضعو آليات استراتيجية من أجل أنه نعملو على التفعيل ديال هاذ التوصيات، وكذلك أنه الاتفاقيات المهمة 15 اتفاقية اللي كانت كلها اتفاقيات إجرائية اللي فيها الولوج للمادة الأولية، اللي فيها المسألة ديال دعم تسجيل العلامات، اللي فيها المسألة ديال دعم التسويق، اللي فيها المسألة ديال دعم البحث العلمي لمواكبة هاذ المنتوجات ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، اللي فيها إعطاء التمويلات بنسب تفضيلية مناسبة تتلاءم مع طبيعة هاذ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

كلها اتفاقيات اللي هي إجرائية، اللي هي الوقع ديالها مباشر وآني وفي الحين على هاذ النساء وهاذ الشباب اللي تيشتغلو اليوم في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فبالتالي التزمنا وحرصنا على الدفع بهاذ الإطار هذا ديال الاقتصادي الاجتماعي والتضامني نابع من الإيمان ديالنا بأنه ممكن يخلق فرص شغل، ممكن أنه ما كايناش شي طريقة أخرى في بعض المناطق خاصة في العالم القروي لإدماج تلك النساء في عجلة الاقتصاد، ما يمكن نقيسوهم، ما يمكن نطورو من المعارف ديالهم، من القدرات ديالهم إلا عن طريق الاهتمام بهاذ النمط اللي هو ماشي غريب على المجتمع المغربي، المجتمع المغربي مجتمع ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني منذ القدم ومجتمع ديال "التويزة"، مجتمع ديال التضامن والتعاضد.

فبالتالي، أكيد أنه بهاذ الإرادة وأنه بتكاثف مختلف المجهودات غادي نجحو بإذن الله تعالى.

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

الآن ندخلو في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة.

غادي نعطي الكلمة للسي عبد الرحمان ابليلا، تفضل.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإفادات.

أنا في هاذ الموضوع ديال القطاع الاجتماعي والتضامني بغيت ناخذ القطاع ديال الصناعة التقليدية، وخاصة واحد المسألة مهمة اللي هي استمرارية اللي (la relève) في الصناعة التقليدية، كنعرفو بأن هاذ الصناعة التقليدية هي مرتبطة وجودا وعدما بأشخاص معينين اللي كيحبو هاذ الميدان، اللي كيعطيو في هاذ الميدان، اللي كيبدعو في هاذ الميدان.

وأنا بغيت نوقف عند واحد التوصية اللي كتتعلق بإدماج مفاهيم الاقتصاد الاجتماعي في المناهج الدراسية، وكنظن ما عرفت أشنو هو المحل ديال الصناعة التقليدية في هاذ الإطار، احنا ملي كنا صغار كنا كنقراو في المدرسة، كانت بعض التلاميذ اللي في العطلة كيمشيو عند الصناع التقليديين كيتعلمو ذاك الشي، اليوم جا واحد القانون كيمنع تشغيل الأحداث والأطفال إلى آخره، حرمنا من هاذ المسألة، ولكن كنظن خصنا نهتمو بهاذ (la relève) في الصناعة التقليدية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وكذلك في إطار التعقيب، غادي نعطي الكلمة لحسن شميس.

تفضل مشكورا.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تنبغيو نشكركم، أولا، على هاذ المعطيات اللي جات في العرض ديالكم.

قبل ذلك، تنبغي نشكركم على الوقوف ديالكم على هاذ المناظرة والنجاح ديالها واللي تقامت تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، واللي من طبيعة الحال ناجحة لا من حيث الحضور لا من ناحية نوعية الحضور.

كذلك، الاتفاقيات اللي توقعت فيها واللي هي تقريبا واحد 15 اتفاقية تهم بالنسبة لنا كفاعلين وكمهنيين سلسلة الإنتاج من المادة الأولية إلى غاية التصدير، وهذا جديد تنبغيو نشكركم عليه.

كذلك، حضور وازن ديال الحكومة خلال هاذ المناظرة والتوقيع على 15 اتفاقية هي سابقة، لاسيما في هاذ القطاع ديال الاقتصاد الاجتماعي، هاذ القطاع ديال الاقتصاد الاجتماعي اللي عرف في هاذ العشرية الأخيرة بين على أنه كقطاع واعد، قطاع اللي يمكن أننا الحكومة نخلق فيه فرص ديال الشغل بالدعم بالإمكانيات بالالتقاء ديال السياسات العمومية، كاين المجال ديال دعم المقاولات، كاين المجال ديال دعم الاستثمار، كاين المجال ديال دعم التصدير.

إذن خص هاذ السياسات كاملة تلتقي باش تعطي دعم لهاذ المنظمات وهاذ التعاونيات اللي تتشتغل.

بطبيعة الحال المخرجات ديال التوصيات ديالو هذاك الإطار القانوني والتشريعي، سواء ديال الاقتصاد الاجتماعي أو كذلك القانون المنظم 112.12 ديال التعاونيات لأن اليوم التعاونيات تعطاتها واحد المساحة باش أنها تشتغل، باش أنها تشارك في الصفقات العمومية خصنا نطورو العمل ديالها، وخصنا نطورو حتى المنتسبين لها، لأنه اليوم كاين واحد التحدي ديال الرقمنة، ديال تبسيط المساطر، هاذ الناس خصنا لهم المواكبة باش حتى أنهم يشتغلو ويمكن يطورو معنا هاذ المجال ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

كذلك المؤسسات السيد الوزير، اللي تتشتغل في القطاع ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خص المراجعة ديال القوانين ديالها، باش يمكن أنها حتى هي في التطور ديالو.

27 توصية تقريبا اللي خرجت بها المناظرة، آخر توصية هو دور الغرف، وهنا السيد الوزير، تنبغيو نشكركم على هاذ العناية اللي تتعطيوها للغرف والدور ديالهم الأساسي في أجرأة أي اتفاقية أو أجرأة أي استراتيجية ديال الوزارة أو ديال جميع الوزارات اللي هي معنية بالغرف المهنية على هذاك..

خص تكون واحد الإرادة سياسية باش أنه هاذ العمل.. تعزيز الدور ديال الغرف، ومن طبيعة الحال راه انتوما باديين في القانون التنظيمي ديالهم باش المراجعة ديالو حتى يتلاءم مع هاذ المستجدات كاملة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة، غادي نعطي الكلمة الآن للسي محمد حلمي.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

في الحقيقة ما علينا إلا نثمنو المجهودات اللي قمتو بها واللي تتقومو بها في هاذ الميدان، وعلى الجواب ديالكم اللي كان في الحقيقة جواب شافي ومقنع، ولهذا فاحنا باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن تنظيم المناظرة الوطنية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كخطوة مهمة لإعادة الاعتبار لقطاع ظل لسنوات مهمشا، رغم ما تزخر به من إمكانيات في التشغيل الذاتي وتقليص الفوارق ودعم الاقتصاد المحلي، وخاصة في المجال القروي والمناطق الحدودية.

كما نثمن الديناميكية التي أطلقتها المناظرة، باعتبارها محطة هامة في مسار إعادة الاعتبار لهذا القطاع الحيوي، الذي يشكل رافعة أساسية في ترسيخ الدولة الاجتماعية وتحقيق العدالة المجالية وخلق فرص الشغل، لاسيما في المناطق القروية والجبلية.

إننا في الفريق الاستقلالي، إذ نؤكد دعمنا للجهود المبذولة في بلورة رؤية

استراتيجية لتأهيل هذا القطاع، نسجل في المقابل أن انتظارات الفاعلين ميدانيا، خاصة التعاونيات والمقاولات، لا تزال مرتفعة وتحتاج إلى تسريع وثيرة التفعيل العملي لتوصيات المناظرة، من أجل منح هذا الورش الوطني الحيوي نفسا جديدا، ويشكل الإعلان عن إعداد القانون الإطار خطوة متقدمة نحو هيكلة القطاع.

لكننا نؤكد على ضرورة إخراجه في أقرب الآجال، في إطار مقاربة تشاركية فعلية، تعطي الكلمة للفاعلين في الميدان وتضمن التوازن بين البعد الاجتماعي والفعالية الاقتصادية، بما يحفظ هوية هذا الاقتصاد دون أن يفرغ من محتواه التضامني.

كما نؤكد على أهمية الإسراع في تنزيل خارطة الطريق الوطنية عبر إجراءات ملموسة على المستوى الجهوي، تمس إحداث منصات مواكبة وتبسيط مساطر تأسيس التعاونيات وتعميم التكوين وتحسين الولوج إلى التمويل، وتوسيع فرص التسويق، خصوصا لدى فئات الشباب والنساء في العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار التعقيب كذلك غادي نعطي للسي عبد الكريم شهيد، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكل تنظيم الدورة الخامسة للمناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، محطة بارزة لإعادة فتح النقاش حول آفاق هذا القطاع ودوره التنموي، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها بلادنا.

وفي هذا السياق، أود التأكيد على نقطتين رئيسيتين:

أولا، ضرورة تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب والنساء عبر مشاريع الاقتصاد الاجتماعي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن فئة الشباب تحت سن 35 سنة تمثل حوالي 34% من مجموع السكان النشطين بالمغرب، في حين لا تتجاوز نسبة استفادتهم من التمويلات البنكية أو برامج التشغيل الذاتي 10%.

كما أن أكثر من 80% من التعاونيات الشبابية المحدثة حديثا تعاني من ضعف التأطير والتسويق، ما يجعلها عرضة للفشل خلال السنوات الثلاث الأولى.

ولذلك، فإن تنزيل مخرجات المناظرة يجب أن يراعي هذه المعطيات من خلال تمويل مشاريع الشباب الثقافية والابتكارية في إطار الاقتصاد الاجتماعي، وتوفير حاضنات جهوية متخصصة وبرامج مواكبة عملية تمتد إلى ما بعد مرحلة التأسيس.

ثانيا، السيد الوزير، نرى أن هناك الحاجة إلى حماية اجتماعية وتشريعية للعاملين في الأنشطة الثقافية والاجتماعية ذات الطابع التضامني، حيث تظهر المعطيات أن ما يفوق 60% من العاملين في المجالات الثقافية والفنية بالمغرب يشتغلون دون عقود أو تغطية اجتماعية، وتسجل المؤسسات المهتمة بالمجال أن نسبة كبيرة من الفاعلين في هذا القطاع النشيط تفتقر الولوج إلى أنظمة التقاعد أو التأمين الإجباري عن المرض، رغم المجهودات التي بذلت في إطار ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، فإن إدماج الفئات العاملة في العمل الجمعوي والثقافي ضمن منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتطلب إطارا قانونيا مرنا وواضحا، يسمح بتثمين التجارب وتنظيم العلاقة الشغيلة وضمان الشروط الاستمرارية.

السيد الوزير،

نعتقد أن المخرجات الجيدة تحتاج إلى إرادة سياسية أقوى لتفعيلها وبرامج تنفيذية دقيقة وعالية المتابعة والتقييم، حتى لا تظل المناظرة إطارا نظريا، بل تتحول إلى رافعة حقيقية لخلق القيمة المجالية والاجتماعية وتوسيع قاعدة المستفيدين من الاقتصاد الاجتماعي، بما يضمن الكرامة والعدالة.. (كلام غير واضح) لمختلف الفاعلين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، فيما تبقى لكم من الوقت، إذا ما رغبتم في ذلك.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

إذن، أولا، تنشكركم السادة المستشارين المحترمين وتنشكر السي حسن شميس والناس ديال مراكش على حسن الاستقبال، وتنعاود نأكد الاعتزاز والافتخار ديالي بالنجاح اللي لقاتو المناظرة في هذاك المجال اللي هو الجامعة ديال محمد السادس، اللي تنقول اليوم بكل افتخار واعتزاز أنه من حق هاذوك التعاونيات ومن حق هاذيك الشريحة من المجتمع أنها تجي لمثل هذاك الفضاء وتدوز يومين ديال النقاش الحقيقي بغض النظر على الكلفة.

أنا كنشوف اليوم بعض السطحيين في المجتمع ديالنا اللي يستكثرون على هاذ الفئة أنها حتى هي تحظى بمثل هاذ العناية وبهاذ الإرادة وتيتحاسبو معهم على حقهم، أنا كنقول خصنا نعطيوهم (double) ولا (le triple) ديال هذاك الشي اللي كانو تحرمو منو سنوات، كنا كنهتمو بفئات ولكن هاذ الفئة

اليوم لن أبخل عنها ولو اقتضى الأمر 10 الأضعاف ديال ما تم تعبئته لتلك المناظرة، لأن هاذوك الناس يستحقون ولأن السياق هو نقاش ما تطرقتم إليه اليوم وتنحييكم على الملاحظات اللي قدمتوها ديال أنه اليوم خص الإرادة تكون سياسية وخص الاهتمام وأن حجم التطلعات وسقف التطلعات عالي، وأن هاذ الفئات من النساء وهاذ الشباب، اليوم - كما تكلمتو الشي شهيد - محتاجين أنه يولجو للتمويل ومحتاجين للمواكبة باش ما يفشلوش بعد 3 سنوات، وهاذ الشي كله خصو تلك الالتقائية، وخصو ذلك الحضور ديال السيد رئيس الحكومة وهاذوك الوزراء، وهاذوك المؤسسات البنكية، والناس يتحطو قدام واحد النقاش اللي هو حقيقي، مؤسساتي، ويخرجو بتوصيات التي تلزمنا اليوم وكنجيو في مثل هاذ المناسبات وهاذ السياقات أمام مجلسكم الموقر كنعيدو الالتزام بالتفعيل ديالها.

إذن، أنا أعتقد بأنه هذا تمرين ديمقراطي وهذه لحظة نعتز بها ونفتخرو بها ونلتزم بمواصلة العمل بنفس النفس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الخامس موضوعه "برامج مكتب تنمية التعاون".

الكلمة للمستشارة المحترمة شيماء الزمزامي، تفضلي.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن برامج مكتب تنمية التعاون، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا جزيلا السيدة المستشارة المحترمة، وأحيي فريقكم على طرح هاذ السؤال المهم جدا، وانتوما مستشارة نشيطة حتى على مستوى الغرفة وكتشوفو على مستوى غرفة الرباط - سلا - القنيطرة المجهودات اللي كيقومو بها الأطر ديال مكتب تنمية التعاون.

هاذ المكتب اللي هو مفخرة لبلادنا فيه خيرة الأطر اللي اعطات العمل التعاوني هاذ الأرقام اللي ذكرناها ديال 60.000 تعاونية، ديال 800.000 متعاونة ومتعاون، هاذ المكتب كيواكبهم منذ التأسيس، يعني في تسليم الشواهد ديال التسمية، مسك السجل المركزي للتعاونيات، مواكبة التعاونيات والاتحادات ديالها في التكوين والإعلام والمساعدة القانونية، تمويل حملة نشر مبادئ التعاون وتكوين المتعاونين، المساعدة على إنجاز مشاريع اجتماعية لفائدة المتعاونين، التحقق من التعاونيات والاتحادات ديالها، وأنها كتأسس وفق الأحكام ديال القانون 112.12.

كاين كذلك دراسات واقتراحات جميع الإصلاحات التشريعية اللي كتهم العمل التعاوني.

وجدير بالذكر بأنه هاذ المكتب منذ سنوات وهو تيحرص على أنه يكون مواكب في التكوين، غير في سنة 2024، قام المكتب بتكوين، بتمكين 454 تعاونية من الاستفادة من خدمات برنامج "مرافقة".

كذلك خلال هاذ السنة ديال 2024، تم المساعدة ديال مجموعة من التعاونيات للولوج إلى الأسواق، تيكون تيلعب دور الوساطة بين مؤسسات ديال خاصة الأسواق الكبرى ومجموعة من الأسواق ديال البيع مع.. هاذ التعاونيات كتشجع (l'ODCO[16]) ظهور جيل جديد من التعاونيات من خلال.. دايرين واحد البنك ديال المشاريع باش تيعطيو للشباب اللي باغين يديرو تعاونيات واحد الفكرة على المشروع منذ الفكرة ديالو بسيطة إلى التفعيل والتنفيذ.

كيساهم في تمويل مشاريع التعاونيات بشراكة مع القطاع الخاص، كنديرو "لالة المتعاونة" واللي تيستافدو منها التعاونيات من واحد الدعم مالي ديال 50.000 درهم، كيديرو برنامج اللي نهار 8 يوليوز إن شاء الله غادي نعلنو على النسخة ديال هاذ السنة ديال "الجيل المتضامن" واللي كيمول المشاريع ديال الشباب في مجال ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وكذلك، كيلعب واحد الدور في الشراكة الدولية، مكتب تنمية التعاون شريك أساسي وعضو نشيط في مجموعة من المؤسسات الدولية، فبالتالي الأطر ديالو تيستحقو مناكل التنويه على العمل الجبار اللي تيقومو به أطر قلال، ولكن كيديرو واحد العمل اللي هو جبار على مستوى الميدان وكيواكبو التعاونيات في القرى وفي المداشر.

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للمستشارة المحترمة شيماء الزمزامي.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على هذا الجواب القيم الذي يعكس مدى حرصكم وجديتكم في تطوير هذا القطاع الذي شهد دينامية متواصلة منذ توليكم مسؤولية تدبيره، حيث سجلنا بكل ارتياح خلال أشغال المناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي

[16] **O**ffice du **D**éveloppement de la **Co**opération.

والتضامني ارتفاع منسوب ثقة المهنيين فيكم، حيث أن آمالهم وطموحاتهم معلقة على طموحاتكم في إصلاح الأوضاع ولتطوير قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، باعتباره رافعة أساسية لخلق الثروة وإحداث فرص شغل قارة لفائدة الشباب بمختلف المناطق، وخصوصا شباب العالم القروي، والمرأة القروية.

السيد الوزير المحترم،

إن القطاع التعاوني ببلادنا يعرف نموا كبيرا في عدد التعاونيات والمقاولات التعاونية، غير أن العديد منها تجد صعوبات في التنظيم ونقص في التمويل والتسيير وضعف في القدرة التسويقية لمنتوجاتها.

وأمام هذا الواقع الذي كان يطبع في الغالب عمل القطاع التعاوني، فإننا اليوم نلمس نفسا جديدا وملامح دقيقة لرؤية واضحة المعالم لعمل لمكتب التنمية التعاونية، حيث استطعتم بعثه من جديد من خلال هذا التحول البناء والإيجابي في التعاطي مع هذه الإكراهات التي كانت تعيق تطور هذا النشاط القطاعي، حيث تم توسيع دائرة المستفيدات والمستفيدين من مختلف البرامج التدبيرية المتخصصة، حيث استفادو من كل المعلومات والمساعدة التقنية والقانونية التي يقدمها هذا المكتب.

وانسجاما مع ما تم تحقيقه من منجزات مهمة في تدبير هذا الملف، فإننا ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى:

- ✓ مواصلة دعم الابتكار والاختراع للمقاولات الصغيرة المبتكرة في القطاع التعاوني؛
- ✓ مواكبة وتكوين التعاونيات لخلق جيل جديد من التعاونيات؛
- ✓ رصد وجمع أفكار المشاريع التعاونية المبتكرة؛
- ✓ دعم وتطوير التعاونيات النسائية.

وفي الأخير، نهنئكم السيد الوزير مرة أخرى على كل النتائج المثمرة التي يحققها الاقتصاد الاجتماعي التضامني ببلادنا، وندعوكم إلى مواصلة جهودكم الجبارة التي تقومون بها للنهوض وتطوير هذا القطاع الحيوي، لأنكم باشرتم إصلاحات جريئة وعميقة بعثت من جديد دينامية جديدة في عمل هذا المكتب، الذي كان يحتاج إلى نفسكم الإيجابي بالرغم من كل النتائج المحققة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن غادي ننتقلو للسؤال السادس للسيدة الرئيسة نائلة التازي في موضوع "تطوير قطاع الصناعة التقليدية".

الكلمة لك على المعلومة.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

أولا كفريق (CGEM[17])، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نشكركم السيد الوزير على المعلومات المفصلة اللي شاركتو معنا منذ بداية هذه الجلسة، ونريد التأكيد على أن قطاع الصناعة التقليدية يكتسي أهمية استراتيجية، إذ يشغل أزيد من 2.4 مليون شخص ويساهم بحوالي 7% من الناتج الداخلي الخام.

والجميع كيعرف بأنه رافعة قوية للهوية الثقافية وكذلك للإشعاع الدولي للمملكة.

صحيح، أن هناك السيد الوزير كما شرحتيه لنا كاينين عدد من المكتسبات: هناك القانون 50.17، وهناك السجل الوطني، وكذلك هناك التغطية الاجتماعية التدريجية، وكذلك تحسن صادرات الصناعة التقليدية التي بلغت أكثر من مليار درهم سنة 2024، ولكن بكل واقعية هذه النتائج لا تعكس الإمكانيات الحقيقية ديال هاذ القطاع السيد الوزير.

السيد الوزير،

هناك إكراهات هيكلية يجب معالجتها بشكل مستعجل، أبرزها:

- ✓ ضعف هيكلة المقاولات، فقط 2% من الفاعلين منظمون كمقاولات مهيكلة؛
- ✓ صعوبة الولوج إلى المواد الأولية نتيجة غياب سلاسل منظمة وضعف اللوجيستيك؛
- ✓ هناك كذلك صعوبات التصدير رغم وجود منصات ومعارض، وما تزال الإجراءات الإدارية معقدة تعرقل انخراط التعاونيات والمقاولات الصغيرة جدا في التصدير؛
- ✓ ارتفاع تكاليف النقل واللوجيستيك، خاصة للمنتجات القابلة للكسر، والعمل على تطوير التسويق والعلامات السيد الوزير (les labels) والملكية الفكرية؛
- ✓ وهناك السيد الوزير محدودية التمويل في ظل فوائد مرتفعة وصعوبات في الحصول على القروض (les crédits)؛
- ✓ ومن جهة أخرى، النظام الضريبي غير مشجع، مما يستدعي تحفيزات ضريبية خاصة بالمقاولات الصغرى جدا والمتوسطة؛
- ✓ وهناك السيد الوزير ضعف التكوين وتجديد الأجيال - كما قالها السيد المستشار قبل مني - القطاع يعرف شيخوخة في اليد العاملة، ويحتاج إلى تكوين مستمر ونقل المهارات؛
- ✓ ضرورة دعم الابتكار وتشجيع التصميم وتعزيز التكامل بين الحرفيين

[17] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc.

والمبدعين.

إذن، نسائلكم السيد الوزير، أشنو هوما الإجراءات اللي غتاخذ وزارتكم باش تعطي واحد الدفعة قوية لهاذ القطاع المهم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، فيما تبقى لكم من الوقت أعتقد باقي شوية.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدة المستشارة، نائلة التازي، على هاذ المرافعة القوية اللي قدمتيها على القطاع ديال الصناعة التقليدية، وأحييك ومن خلالك اتحاد مقاولات المغرب، لأنه احنا المقاولات ديال الصناعة التقليدية راهم منضويين تحت اللواء ديالكم، فيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية بالنسبة لينا شريك استقبلتهم وكنستمع ليهم، وطرحتي هاذ السؤال ديال تطوير قطاع الصناعة التقليدية ما يمكن يتطور إلا بعقليتكم بعقلية المقاولة، أنا بالنسبة لي الصانع التقليدي خصو يربح خصو يتهيكل وخصو يربح، وباش يتهيكل ويربح خصني نوفر ليه ما تحدثتم عنه.

خص، أولا، تطوير القطاع، ما يمكن يتدار إلا إيلا طورنا الأساليب والآليات ديال التعامل معه، أنا تنقول للفريق اللي تيشتغل معايا اليوم خصني نتعامل مع قطاع الصناعة التقليدية كيفما كيتعامل القطاع المسؤول على تصنيع السيارات والطائرات نفس الآليات، نفس المنظومة ديال (les écosystèmes) هاذ المنظومات اليوم اللي نتفتخرو بها خص نتعامل بنفس الشيء مع قطاع الصناعة التقليدية، ما خصنيش نبخسو ولا نتعامل معه على أنه فقط قطاع معاشي.

هذا قطاع اللي ممكن - كيف ما قلتو - فيه مؤهلات ديال خلق الثروة، ديال التصدير ديال أنه يشكل بالفعل رافعة حقيقية للتنمية، لذلك اليوم هاذ المنطق ديال التطوير هو اللي تنشتغلو عليه.

أولا، الحلقة الأولى في هاذ المنظومة هي المادة الأولية، لذلك مشينا تنوقعو الاتفاقيات وتنتبعو التنفيذ ديالها مع القطاعات ومع المصادر ديال هاذ المادة الأولية، تنشتغلو اليوم مع وزارة الفلاحة على كل ما يتعلق بالمادة الأولية ذات الأصل الفلاحي، وتنشتغلو مع قطاع المعادن فيما يتعلق بالمعادن، وتنشتغلو مع جامعة محمد السادس متعددة التخصصات، مع جامعات أخرى ومع فاعلين محليين في الميدان ديال (l'argile)، ديال الطين، يعني هاذ المواد كلها اللي اليوم اعطيناها الأهمية.

تنجيو للحلقة الثانية اللي هو التصميم والابتكار، واليوم غادي نديرو أول (Centre) مرجعي ديال التصميم والابتكار في قطاع الصناعة التقليدية، إن شاء الله، في المدينة غادي نبداو في أكادير وثم في مدن أخرى نعمموه.

دمجنا اليوم هاذ التصميم والابتكار في المراكز ديال التكوين، المنظومة ديال التسويق، هاذ الاتفاقيات كلها اللي وقعناها مع المؤسسات البنكية الوطنية باش تعطي هاذ القروض، لأول مرة تيتم الإدماج ديال القطاع ديال الصناعة التقليدية كقطاع مستفيد من التحفيز للاستثمار في المقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

لأول مرة القطاع ديال الصناعة التقليدية كذلك تيستافذ من هاذ الدعم ديال التصدير للمصدرين.

فبالتالي أنا بالنسبة لي هاذ الآليات ديال التمويل، الآلية ديال المادة الأولية، الحماية القانونية، الرقمنة ديال القطاع عن طريق تعميم هاذ وسائل الأداء الإلكتروني، كلها اخذينا نفس النهج المقاولاتي باش ندمجوه في القطاع ديال الصناعة التقليدية، باش نعطيوه هاذ الدفعة بهاذ المنطق ديال (les écosystèmes)، وأعتقد بأنه كاينة الإرادة إيلا مشينا في هاذ المجال غادي يتطور القطاع ديالنا ونعتزو ونفتخرو به.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "وضعية موظفي غرف الصناعة التقليدية".

الكلمة للمستشار المحترم يوسف "إيزدي" من الاتحاد الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

يوسف أيذي سميتي، السيد الرئيس، هاذي 4 سنين واحنا في هاذ المجلس.

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة،

نسائلكم عن وضعية موظفي غرف الصناعة التقليدية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال.

بداية، لابد من التذكير بأن غرف الصناعة التقليدية تعتبر مؤسسات عمومية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقوم بتدبير مواردها المالية والبشرية داخل نفوذها الترابي تبعا لهاذ الاستقلالية.

وفيما يتعلق بمستخدمي هذه الغرف، فالوظائف والمهام المسندة إليهم داخل هاذ المؤسسات تتم وفق منظام إداري ونظام أساسي خاص بهم.

وكما سبقت الإشارة في مناسبات عديدة، السيد المستشار المحترم، فإن تطوير غرف الصناعة التقليدية وتحسين وضعيتها الإدارية والمالية وتعزيز دورها كفاعل جهوي ومحلي في التنمية، يعد من بين الأوراش التي تحظى بالأولوية من طرف كتابة الدولة، باعتبار أن هاذ المؤسسات التمثيلية تعتبر بالنسبة لنا شريك أساسي وفاعل محوري في تنفيذ مختلف مخططات التنمية الموجهة لفائدة قطاع الصناعة التقليدية.

وفي هاذ الإطار، تنبذلو مجهودات لتأهيل هاذ المؤسسات وتثمين تدخلها مجاليا، وذلك بتأمين التمويل الضروري لسد الخصاص في مواردها المالية، لتغطية نفقات التسيير والاستثمار، كما نحرص على تعزيز الجانب التشاوري والتواصلي وقاعدة الشراكات معها فيما يتعلق بتنزيل البرامج التنموية والأوراش المهيكلة.

كما تحرص كتابة الدولة عند إعداد الميزانية السنوية الخاصة بالغرف والجامعة ديالها على إدراج ضلع مالي خاص بتنظيم دورات تكوينية لأطرها في مجالات متعددة، للرفع من الكفاءة ديالهم، وهو الشي اللي تيساهم بشكل ملحوظ في تحسين تدبيرها الإداري والمالي، بالإضافة كذلك إلى ضلع خاص بمنح للشؤون الاجتماعية لجميع الغرف والجامعة ديال الغرف، لتغطية بعض النفقات الاجتماعية لمستخدميها.

وفي إطار مقاربتها المبنية على الانفتاح والحوار مع الفرقاء الاجتماعيين، بما فيها النقابات الممثلة لمستخدمي غرف الصناعة التقليدية، وانطلاقا من الدور التأطيري والمواكبة لهاذ المؤسسات، فإن كتابة الدولة حرصت واستقبلت الناس ديال النقابة واستمعت لهم واستمعت للنقط اللي جابوها اللي كتهم الوضعية ديال هاذ المستخدمين.

واليوم دمجناهم واستمعنا لهم في إطار النقاش اللي كنديرو من أجل إصلاح القانون ومراجعة مقتضيات القانون 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية، ونوقفو عند هاذ الاقتراحات.

كاين أمور اللي ذات طابع تقني وإداري اللي اليوم كنعملو أننا نستاجبو له في الحين، وكاين أمور اللي غادي نعالجوها إن شاء الله في إطار هاذ القانون، ولكن اللي بغيت نشيد بالعمل اللي كيقومو به هاذ الفئة اللي مهمة جدا، وأنه عندنا الإرادة نتفاعلو مع هاذ المطالب اللي عندها مشروعيتها، مطالب مشروعة واللي ما يمكنش إيلا ما التفتناش لهم ما يمكنش أننا نجحو هاذ عقود البرامج اللي احنا مراهنين على الغرف فيهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، السيد يوسف أيذي تفضل لكم الكلمة.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد كاتب الدولة على الجواب ديالكم.

مهم ما عبرتم عنه من انفتاحكم على معالجة عدد من الإشكالات اللي كيعانيو منها هاذ الموظفين، لكن اليوم كاين إشكال بنيوي، الإشكال البنيوي ما تحدثتم عنه من استقلال مالي وإداري ديال الغرف ديال الصناعة التقليدية هو استقلال أجوف، هذا استقلال أجوف ما فيه إمكانيات تنظيمية اللي كتعطي رؤساء الغرف يعني الآليات القانونية والناجعة لمعالجة الإشكالات المترتبة عن تدبير الموارد البشرية، ما عندوش تمويل ذاتي.

الميزانيات المرصدة لهاذ الغرف هي ميزانيات متواضعة ومتواضعة جدا، الشيء اللي ما كيحققش التوازن بين هاذ الاستقلال المالي والإداري اللي معطي للغرف والحاجيات المتنامية ديال الموظفين وديال الأطر، وأيضا ديال الصانع التقليدي بشكل عام، لأنه هاذ الغرف ما تحدثتم عنه في الجواب السابق حول الاقتصاد التضامني جزء كبير من هاذ الاقتصاد التضامني كتلعب فيه دور الغرف المهنية والموظفين ديال الغرف المهنية.

ثم بالنسبة لتدبير الحوار القطاعي مركزيا السيد الوزير، واسمحو لنا نسجلو أنه كاين سرعتين في هاذ الحوار هذا.

التدبير ديالكم للحوار المركزي فيما يخص المطالب ديال الموظفين ديال الإدارة المركزية ديال كتابة الدولة ماشي نفس الإيقاع اللي كيتم معالجة به الحوار مع الموظفين ديال الغرف المهنية، وهذا حيف، هذا حيف حقيقي السيد الوزير.

تحدثتو أنكم استقبلتو النقابات ديال الغرف المهنية، (la FDT[18]) جلسة واحدة ويتيمة واللي تقدمو فيها الإخوان بمجموعة ديال المطالب ومجموعة ديال التصورات، كنا نتمنى أن يعقبها جلسات أخرى مع الأطر ديال الوزارة باش هاذ المطالب يتم المعالجة ديالها ويتم التعاطي معها بشكل إيجابي اللي ممكن يتنفذ، يتنفذ، اللي فيه الصعوبة خصو يتأجل احنا منفتحون على الحوار الجدي، منفتحون على الحوار المسؤول، مقدرون للإمكانيات ديال بلادنا في الحوار أشنو قادرين ناخذو، أشنو ما قادرينش ناخذو.

لكن، اللي أساسي هو أنه تكون واحد الأجرأة ويكون واحد الالتزام في الزمن وفي المكان اللي يجعل من مؤسسة الحوار الاجتماعي والمؤسسة ديال الحوار القطاعي مؤسسة منتجة، السيد الوزير، ماشي مؤسسة ديال اللقاءات الموسمية واللقاءات الظرفية، بغيناه يكون حوار مؤسس، حوار فيه

[18] **F**édération **D**émocratique du **T**ravail.

التزامات متبادلة واضحة، حوار اللي يخلق الأفق لهاذ الموظفين، لأنهم يستحقون أكثر من الوضع الحالي واللي نتمناو أنه تحملو فيه المسؤولية، السيد كاتب الدولة في القريب العاجل، ويفضي إلى إخراج النظام الأساسي.

بالمناسبة، اللي وضعتو مكتب الدراسات اللي تيتكلف بإعداد التصور، لكن ما كاينش نظام أساسي اللي ما كيتيقوش فيه المهنيين المعنيين به أولا وأخيرا، جميع القطاعات اليوم اللي فيها مراجعة ديال الأنظمة الأساسية النقابات الأكثر تمثيلية والموظفين هم المعنيين الأول والأخير به وكاين وكلمتهم فاصلة وحاسمة في هذا الموضوع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثامن والأخير في هذه الجلسة موضوعه "تثمين الموارد البشرية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

عن تثمين الموارد البشرية، أسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار على هاذ الموضوع.

وأحيي كذلك السيد المستشار على الموضوع ديال مستخدمي الغرف ومستخدمي الغرف المهنية وكذلك الموظفين اليوم اللي تنعطيوهم الأهمية اللازمة.

هاذ الموارد البشرية هوما اللي مراهنين عليهم رغم القلة ديالهم، هاذ القطاع فيه 800 موظفة وموظف، رقم قليل جدا بالمقارنة مع حجم التحديات وحجم كذلك هاذ البرامج الكبرى وهاذ تيبذل واحد العمل جبار وتيشتغلو وتيقدمو خدمات جليلة لهاذ الوطن.

كاين.. اليوم عندي إشكالية ديال الناس اللي تيخرجو اليوم تقاعد كل سنة، بالمعدل ديال واحد 60 تيخرجو في هاذ السنوات يعني 24، 25، 26، 27 راه كاين غير المعدل ديال 60، 70 موظف اللي غادي يغادر.

في حين أنه عدد المناصب المالية اللي تتخصص للقطاع قليلة جدا، سنويا راه تتكون واحد 20، هاذ السنة درنا واحد المجهود باش أنه نوظفو تقريبا غادي يكون عندنا واحد 50 موظف جديد اللي غادي يلتحقو بالقطاع.

وكذلك عندنا اتفاقيات مع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية في إطار تعاقد مع الأطر اللي غتشتغل في الجانب ديال التواصل بالأمازيغية، غادي يكون عندنا تقريبا واحد 150، وغادي نعملو من أجل تمكين كتابة الدولة من هاذ الموارد.

فتحنا نقاش مع النقابات وكنشكر النقابة ديالكم والنقابات كلها اللي كاينة في القطاع، لأنها تتعمل معنا بواحد الشكل اللي هو بناء ويتقدمو واحد.. تيساعدونا باش أننا نرفعو من المستوى ديال هاذ الموظفين اللي تيستحقو كل خير وتعهدت لهم أنه أنا ما نبخلش بشي حاجة اللي هي ممكنة، لأنه تيستحقو وتيستحقو كل خير من خيرة الأطر ديال البلاد، استجبنا لواحد الشق اللي هو كبير في هاذ الجانب المتعلق بالمباريات بالترقية بالانتقالات بالمسألة ديال إعادة النظر في ذوك التعويضات على المحدودية ديالها، ولكن ما هو متاح كما قلت لك ما غاديش نبخلو عليهم في هاذ الجانب هذا.

باقي مطالب اللي تنشتغلو منكب عليها الإدارة والأطر ديال كتابة الدولة من أجل أنه نلقاو لها حلول وأننا نستاجبو للحد الأقصى من هاذ المطالب، باش نوفرو لهم التكوين المستمر، باش نوفرو لهم الفضاءات ديال التخييم، ديال الفضاءات اللي ممكن يستافدو منها في إطار الأعمال الاجتماعية، باش نوفرو لهم كذلك مجموعة من المرافق اللي بغاوها في المديريات الجهوية، من مقاصف، من مساجد، من كذلك العيادات التمريضية، هاذ الأمور كلها لإعادة النظر في السكن الوظيفي هو أنه يتجدد، فبالتالي كاين انكباب على الاستجابة لهاذ المطالب اللي هي مشروعة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي لحسن.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لا يسعنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلا أن نعبر عن قلقنا العميق إزاء الوضعية التي يعرفها تدبير الموارد البشرية وكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث نسجل النقص الحاد في عدد الموظفين، في قطاع يدبر الشؤون 2.5 مليون صانع وصانعة، ويساهم في الاقتصاد الوطني والحفاظ عن الهوية المغربية، فرغم رغبتكم المعلنة حول تثمين الموارد البشرية أو الرأسمال البشري بالقطاع إثر تقلدكم المسؤولية، نجد أن الواقع لا يرقى إلى مستوى التطلعات، بل يعكس استمرار سياسة التمييز والتضييق على ممارسة الحق النقابي من طرف بعض المسؤولين داخل القطاع،

وعدم انتظام الحوار الاجتماعي القطاعي ومؤسساته.

السيد الوزير،

نتساءل عن الاستراتيجية الحقيقية التي تعتمدها وزارتكم لتثمين الموارد البشرية في ظل:

1- تفاعلكم الهامشي مع الملف المطلبي القطاعي المعروض عليكم مثلا: عدم تسوية وضعية حوالي 190 موظفا تجاه النظام الجماعي لمنح الرواتب (l'RCAR[19])؛

2- ضعف التعويضات والتحفيزات مقارنة مع الأعباء التي يتحملها الموظفين؛

3- ضعف الخدمات الاجتماعية – راه ذكرتيها السيد الوزير – المقدمة للموظفين رغم الميزانيات المرصودة لها دون أي استثمار يذكر في البنيات المخصصة لها، وعدم تدخلكم لإصلاح الاختلالات التي تعرفها جمعية الأعمال الاجتماعية؛

4- ضعف التكوين المستمر للموظفين - قولتي غادي يدار واحد المجهود - مزيان، رغم التحولات الحاصلة في هاذ المجال، التدبير الإداري والخدمات العمومية والمرفق العام؛

5- عدم وضوح المساطر المعتمدة في تدبير مجموعة من الملفات، ذكرت الانتقالات، التعيينات في هاذو.. ؛

6- الحيف الذي يطال أطر ومكوني مراكز التكوين المهني التابع للقطاع مقارنة مع نظرائهم بالقطاعات الأخرى؛

7- الاستمرار في العمل بنظام إداري متجاوز لا يعكس الأوراش والأدوار الجديدة، مما يخلق جوا من عدم الوضوح لدى الموظفات والموظفين ويؤثر سلبيا على مساراتهم المهنية؛

8- والأخطر من ذلك، السيد الوزير، أننا نشهد استنزافا حقيقيا للكفاءات، نتيجة غياب بيئة عمل مشجعة ومنصفة، مما يؤثر سلبا على جودة الخدمات المقدمة وعلى مردودية القطاع برمته.

السيد الوزير،

إن تثمين الموارد البشرية لا يمكن أن يتم عبر الخطابات، بل يتطلب إجراءات عملية وملموسة تعتمد:

- أولا، مراجعة شاملة لطريقة ومنهجية تدبير الموارد البشرية بالقطاع، والمراجعة الشاملة للنظام الأساسي اللي ذكرت، السيد الوزير، لموظفي غرف الصناعة التقليدية؛
- إشراك النقابات وعلى رأسها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في صياغة السياسات المرتبطة بالموارد البشرية.

السيد الوزير،

في الأخير، الاستثمار في العنصر البشري ليس ترفا، بل هو الضمان الوحيد لاستدامة قطاع الصناعة التقليدية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمهنية.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

شكرا.

[19] **R**égime **C**ollectif d'**A**llocation de **R**etraite.